

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة ٢٣

الاثنين، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، يعرب فيها عن تأييد حركة عدم الانحياز لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

جدول الأنصبة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

عملاً بالممارسة المتبعة، أود الآن أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/250، التي تتضمن رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام، يبلغ فيها الجمعية العامة بأن ١٢ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوضح، في هذا السياق، أنه وفقاً للمادة ١٩ من الميثاق والقرار ٥٨/١ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، هناك دولتان عضوان لن يكون لهما حق التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، المستأنفة عملاً بقرار الجمعية العامة دإط - ١٣/١٠ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه تعليق أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة مؤقتاً، والإذن للرئيس الحالي للجمعية العامة باستئناف انعقادها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/249، التي تتضمن رسالة، مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، موجهة من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة، طلب فيها، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ وكذلك الوثيقة A/ES-10/251، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير الأمين العام (A/ES-10/248)

مشروع قرار (A/ES-10/L.16)

مشروع مقرر (A/ES-10/L.17)

تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".

وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار، أصدر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.16 ومشروع مقرر، أصدر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.17.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت الذي سيقدم مشروع القرار A/ES-10/L.16 ومشروع المقرر A/ES-10/L.17.

السيد العتيبي (الكويت): يسعدني وأنا أتحدث أمامكم بصفتي رئيساً للمجموعة العربية أن أتقدم إليكم بالشكر على استجابتكم لطلب استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم عملاً بالقرار دإط - ١٣/١٠ الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المعقودة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي طالبت فيه الجمعية العامة إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة لإخلاله بخط هدنة عام ١٩٤٩ وتناقضه مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة. وكما كان متوقعا، فقد جاء تقرير الأمين العام ليؤكد مرة أخرى بوضوح حقيقة

عدم احترام إسرائيل وتجاهلها المتعمد لقرارات الشرعية الدولية وعدم اكتراثها بالآثار الخطيرة التي ستترتب على سياساتها وممارساتها التي تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لقد خلص الأمين العام في تقريره إلى أن إسرائيل لم تمثل لقرار الجمعية العامة الذي يطالبها بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأوضح أن الحكومة الإسرائيلية تواصل مصادرة الأراضي لبناء هذا الجدار، الذي سيؤدي استمرار العمل في بنائه، من ضمن أمور أخرى، إلى انعكاسات سلبية للغاية على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني. وقد أجمعت تقارير المراقبين الدوليين على أن هذا الجدار سيؤدي إلى تفتيت الضفة الغربية وعزل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقييد حركة المواطنين الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية في تناقض واضح مع نصوص ومواد العهد الدولي للحقوق المدنية والاقتصادية.

إن الموقف العربي من تشييد إسرائيل لهذا الجدار داخل الأرض الفلسطينية واضح وصريح. وقد تم التعبير عنه في مناسبات عديدة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن.

وينطلق هذا الموقف من قناعة ثابتة بأن الممارسات والسياسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية في الأرض المحتلة والتي تنتهك فيها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية لا تنم على الإطلاق عن وجود رغبة صادقة وحقيقية في التوصل إلى سلام دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية. فالتدابير القسرية والإجراءات التي تحاول إسرائيل من خلالها فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مصادرة الأراضي، والاجتياحات المتكررة للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والاستمرار في بناء

المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، اليمن وفلسطين، ومشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.17، وهي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جزر القمر، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السنغال، السودان، الصومال، عمان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ناميبيا، اليمن وفلسطين.

يجيء التقدم بهذين المشروعين بعد صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الموضوع، الذي خلص فيه إلى أن إسرائيل غير ممثلة لمطالبة الجمعية العامة لها بأن تقوم "بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". كما يجيء أيضا كمتابعة لقرار الجمعية العامة دإط - ١٣/١٠، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة، والذي أشار إلى أنه بعد استلام تقرير الأمين العام "ينبغي النظر في اتخاذ تدابير أخرى، إذا لزم الأمر، في إطار منظومة الأمم المتحدة".

إن هذا القرار يمثل بالنسبة لنا خطوة مهمة للغاية تبين بشكل جلي الآثار القانونية الناشئة عن الجدار الذي تقوم إسرائيل بتشبيده في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. إن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم يؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهو يؤكد ضرورة إنهاء الصراع على أساس الحل القائم على وجود دولتين: إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب، في سلام وأمن، استنادا إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وهو أيضا يشير إلى أن مرور الوقت يزيد من تفاقم الصعوبات في الميدان في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل في رفضها الامتثال للقانون الدولي فيما يتعلق

الوحدات الاستيطانية، والاعتقالات، وإغلاق المناطق؛ جميع هذه السياسات لا تؤدي إطلاقا إلى بناء الثقة وخلق الظروف الملائمة لاستمرار المفاوضات. بل إن الإمعان فيها سيقوض احتمالات التوصل إلى السلام ويضع العراقيل والصعوبات أمام تنفيذ المبادرات الدولية، وعلى رأسها خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية والتي يفترض أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء والاستمرار.

وفي الوقت الذي ندين فيه هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي أدت إلى تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل على احترام الشرعية الدولية والكف عن هذه السياسات التي سيؤدي استمرار العمل بها دون شك إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن هذه الإجراءات والسياسات التي تهدف من ورائها إلى إدامة الاحتلال والاستيلاء على الأراضي لن تحقق لها الأمن الذي تسعى جاهدة إلى فرضه، وإن السبيل الوحيد الذي يكفل تحقيق الأمن للجميع هو العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة، تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ والوفاء كذلك بجميع الالتزامات التي نصت عليها خارطة الطريق التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

أتشرف باسم الدول المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.16 وهي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السنغال، السودان، الصومال، عمان، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب،

الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على قيام إسرائيل، قوة الاحتلال، ببناء الجدار دون مراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وإذا لم تتخذ إجراءات عملية أخرى محددة تجبر إسرائيل على وقف بناء الجدار وتفكيك الأجزاء القائمة، يجب على الأقل السعي إلى تأكيد الجوانب القانونية، مثل عدم شرعية الجدار، وضرورة عدم الاعتراف به وبآثاره من قبل الدول ومن قبل منظومة الأمم المتحدة. نأمل أيضا أن يشكل هذا ضغطا إضافيا على إسرائيل، قوة الاحتلال، لعله يقود إلى انصياعها لأحكام القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي والتزامها بهما.

معروض على الجمعية اليوم مشروع قرار يحتوي على ما سبق، نأمل أن يعتمد بأغلبية ساحقة. نحن نعتقد أن كل الدول الملتزمة بالقانون والتي تؤمن بأهمية احترام القانون والعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة، يجب أن تدعم مشروع القرار اليوم. ليس هناك مصداقية للمقولات المعارضة، خصوصا على ضوء إصرار إسرائيل، في تحد صارخ لكم جميعا، على المضي قدما والاستمرار في بناء الجدار.

وفيما يتعلق بجدار الضم التوسعي، بحد ذاته، مساره وطبيعته، وما رافقه من استيلاء على الأراضي، وإنشاء المناطق المغلقة، وأخيرا الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، نحن نشعر أننا لا نحتاج إلى أية إضافة لتقرير الأمين العام. فالتقرير يعرض الحقائق كما هي على الأرض، وبطريقة أكثر تفصيلا مما كنا قد عرضناه عليكم في الاجتماع الأخير للدورة، وقبلها في مجلس الأمن.

الآن، بعد أن تأكدت الحقائق، من حقنا أن نسأل بالنيابة عن الشعب الفلسطيني: كيف يمكن أن يحدث هذا؟ كيف يمكن السماح بتدمير حياة عشرات الألوف من البشر

بتشييدها للجدار المذكور سابقا وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج وخيمة.

أخيرا، إن مشروع القرار يقضي في الفقرة الأولى من منطوقه، وفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، بأن تطلب الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر على وجه السرعة، عملا بالمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة، فتوى بشأن المسألة التالية: ما هي الآثار القانونية الناشئة عن الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتشييده في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس وحوها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟

إننا نأمل من كافة الدول الأعضاء أن تدعم مشروع القرار هذا بالتصويت الإيجابي لصالحه، الأمر الذي يعكس تصويتنا لصالح احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي.

السيد القدوة (فلسطين): خلص الأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة، المقدم استجابة لطلب الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في قرارها دإط - ١٣/١٠، إلى نتيجة مؤداها أن "إسرائيل غير ممثلة لطلب الجمعية العامة بوقف وإلغاء تشييد الحائط داخل الأرض الفلسطينية المحتلة". (A/ES-10/248، الموجز)

ومن ناحية أخرى، ينص القرار دإط - ١٣/١٠ على أنه عند استلام التقرير "ينبغي النظر في اتخاذ تدابير أخرى، إذا لزم الأمر، في إطار منظومة الأمم المتحدة". كل هذا واضح تماما. إسرائيل لم تمثل للقرار، ويجب إذن اتخاذ إجراءات إضافية.

وكما تعرفون جميعا، نحن نعتقد أن الإجراءات الإضافية الممكنة في هذه المرحلة هو طلب فتوى من محكمة العدل

استمرت إسرائيل في استعمار أرضنا وفي النقل غير المشروع لمواطنيها إلى تلك الأرض. وحتى بعد عملية السلام في أوسلو، قامت قوة الاحتلال بمضاعفة عدد المستعمرين منذ بدء عملية السلام وحتى الآن. بما في ذلك بعد إطلاق خريطة الطريق. الآن يريد شارون وحكومته الاستيلاء بالقوة على نصف الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، بينما يدعي أنه يريد السلام وتنفيذ خارطة الطريق.

هم يفعلون ذلك بينما لم تحل إسرائيل حتى ملكية الأراضي في إسرائيل ذاتها. هناك ٥,٥ مليون دونم من الأراضي يملكها اللاجئون الفلسطينيون بشكل شخصي تمثل الملكية الخاصة فقط، وجميعها تم حصرها وتسجيلها من قبل لجنة التوفيق في الأمم المتحدة، المشكلة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا. ٥,٥ مليون دونم تشكل أكثر من ٤٠ في المائة من أراضي إسرائيل باستثناء صحراء النقب. ويبدو أن إسرائيل لا تكتفي بوضع اليد عليها بدلا من إعادتها إلى أصحابها الفلسطينيين، بل تنتقل لتستعمر ما بقي من الأرض للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، مرة أخرى في أكبر جريمة حرب من نوعها في تاريخنا المعاصر.

ثانيا، هذا الجدار يعني نهاية الحل المتمثل في وجود دولتين، وبطبيعة الحال نهاية خريطة الطريق نحو تحقيق هذا الحل. وهو، في هذا الصدد، ينتهك قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) بشكل كامل. لقد عمل السيد شارون وحكومته على تدمير كل محاولات إيقاف العنف وتدهور الوضع والعودة إلى طريق السلام. لقد دمروا توصيات ميتشل، وهم الآن يدمرون خريطة الطريق بداية من خلال تحفظاتهم، والآن من خلال بناء الجدار. ليس من الممكن الادعاء بالاستعداد للمضي قدما في خريطة الطريق وبناء الجدار في نفس الوقت. وبالنسبة لنا لا معنى لأي مفاوضات بدون وقف الجدار أولا. بالنسبة لنا، إما الجدار وإما خريطة

والاستيلاء على أرضهم وتدمير مزارعهم؟ كيف يمكن السماح بحشر الآلاف ضمن أسوار يدخلون ويخرجون منها عبر بوابة؟ ما يحدث هو استعباد للشعب الفلسطيني بأسره، على طريق حشره في كانتونات على أيدي المحتلين المستعمرين الفاشيين في إسرائيل. إنها وصمة عار القرن، وصمة عار القرن الحادي والعشرين، التي تصرخ من أجل عمل جاد لإزالتها.

وبغض النظر عن مشاعرنا وجراحنا العميقة، أود أن أشير إلى مسألتين أعتقد أنهما واضحتان في تقرير الأمين العام.

أولا، هذا الجدار لا يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق الأمن. لقد استخدمت تلك الحجّة الكاذبة سابقا لتبرير استعمار أرضنا من خلال النقل غير الشرعي للمستعمرين الإسرائيليين وإقامة المستعمرات على أرضنا فيما يشكل جريمة حرب كبرى. واليوم تستخدم نفس الحجّة للاستيلاء على الأرض بالقوة في جريمة حرب كبرى إضافية. المسألة كانت وما زالت هي الأرض، ومخططات إسرائيل التوسعية غير المشروعة على حساب الشعب الفلسطيني ووجوده الوطني.

في حرب ١٩٤٨، استولت إسرائيل، بعد إعلان وجودها مباشرة، على حوالي نصف الأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية عندما قسمت فلسطين الانتدابية، وبدأت في ضمها بحجة أنها تعرضت للهجوم من قبل الدول العربية. وفي حرب ١٩٦٧، احتلت النصف المتبقي من الأرض المخصصة للدولة العربية، وهو أقل من ربع فلسطين الانتدابية، ورفضت الانسحاب منه لأكثر من ستة وثلاثين عاما. وعندما قامت القيادة الفلسطينية بتقديم التنازل التاريخي الذي لا مثيل له بقبول التعايش بين الدولتين على أن تكون فلسطين فقط على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧،

الشديد من التقرير ورفضها له. قبل ذلك عبرت عن انزعاجها الشديد من قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) واعتبرته غير ملزم بها. يأتي كل هذا في سياق نموذج محدد للتعامل مع الأمم المتحدة وأعضائها وهيئاتها.

خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، هاجمت إسرائيل أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وهاجمت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهاجمت مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وهاجمت مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، وهاجمت منسق الأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهاجمت المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (أونروا)، وأخيراً، هاجمت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. وأثقت أننا سنسمع اليوم هجوماً آخر على الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وعلى الجمعية العامة.

كل هذه الهجمات تمثل قمة الوقاحة والغرور والاستعلاء وتتهم الآخرين بالعداء لإسرائيل وأحياناً حتى بالعداء للسامية. يعكس كل هذا طريقة التفكير الكلاسيكية للمحتلين والمستعمرين، ويعكس غرور القوة. وهو خليط من عنصريين، الاقتناع بأن التهديد والتخويف يقود إلى نتائج، والعجز عن رؤية الأمور كما هي على حقيقتها.

المشكلة ليست في الأمم المتحدة، وإنما في إسرائيل. إن الأمم المتحدة هي التي أوجدت إسرائيل ورعتها. والأمم المتحدة ليست معادية لإسرائيل، وإنما لسياساتها المنتهكة للميثاق وللقانون الدولي ولقرارات المنظمة الدولية المستندة إلى هذا القانون، وكذلك للسياسات التي دمرت وتدمر حياة ومستقبل شعب آخر. الأمم المتحدة تريد السلام والأمن

الطريق. يجب أن يكون الأمر هكذا أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، وبشكل خاص بالنسبة للجنة الرباعية.

إذا استمرت إسرائيل في بناء الجدار، سيكون هذا نهاية خريطة الطريق والقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣). يجب أن يكون هناك رد فعل لذلك، خاصة من قبل مجلس الأمن. ورد الفعل يجب أن يأخذ شكل قرار شامل يتم فيه تحديد الشكل النهائي للحل، بينما يطلب من الأطراف التفاوض على تفاصيله. لقد دعت حركة عدم الانحياز بالفعل في بيانها الوزاري الأخير بشأن فلسطين إلى مثل هذا التصور. كما دعت الحركة الأمم المتحدة إلى تأكيد أن اعتماد أوراق إسرائيل لدى الجمعية العامة لا يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، كإجراء أولي ذي طبيعة عملية في هذا المجال.

أود أيضاً أن أشير إلى مبادرات المجتمع المدني، على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فيما يتعلق بالشكل النهائي للحل، بما في ذلك اتفاقات جنيف باعتبارها نموذجاً يمكن الاستفادة منه والبناء عليه. إننا هنا نكرر دعمنا بشكل عام لاتفاقات جنيف.

إن المعنى السياسي لكل ما سبق واضح. يجب وقف بناء الجدار بأي ثمن. ولكن إذا فشلنا في ذلك، فعلى إسرائيل أن تتحمل العواقب، وعلى المجتمع الدولي الإسراع بفرض الشكل النهائي للحل على الجانبين.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تعاونكم مع طلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. نحن نعتقد أنه سوف ينظر إلى اجتماعنا هذا مستقبلاً باعتباره ذا أهمية كبرى. أود أيضاً أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره. وهو تقرير لم يقدم أي تحليل ولكنه يحتوي على نقل أمين للحقائق كما هي، وكما نعرفها جميعاً. عبرت إسرائيل، بالمقابل، عن انزعاجها

ولم يستوف هذا المتطلب في الشهر الماضي عندما انعقدت الجمعية العامة بعد أن رفض مجلس الأمن القرار المتعلق بالسياج الأمني، ليس لعدم وجود إجماع بين الأعضاء، بل بسبب رفض مقدمي مشروع القرار الدخول في أي مفاوضات حقيقية بشأن نصهم الأحادي الجانب بشكل صارخ. وهذا المتطلب نفسه لم يستوف اليوم، بعد أسبوع تقريبا من اعتماد المجلس بالإجماع للقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) المتعلق بخريطة الطريق. وهذا بعيد من أن يكون العيب الوحيد في هذه الجلسة.

فلنترك جانبا في هذه اللحظة إساءة الاستعمال الواضحة من الناحيتين القانونية والسياسية، التي تنطوي عليها هذه الدورة الاستثنائية العاشرة التي لا نهاية لها، والتي من الواضح بطلانها من الناحية الإجرائية. وضمن إخفاقات أخرى، انعقدت هذه الدورة المسماة استثنائية بالرغم من أن مسألة التماس فتوى من محكمة العدل الدولية لم تعرض حتى على المجلس، وبالرغم من أن الجمعية الآن في دورة عادية، وبالرغم من أن أغلبية الأعضاء لم يطلبوا عقد دورة استثنائية. وسمحوا لي أن أكون واضحا. إننا نرى أن القرارات التي تعتمدها هذه الدورة المسماة بالدورة الاستثنائية العاشرة متجاوزة للسلطة وتمثل إساءة لاستعمال سلطات الجمعية العامة بموجب الميثاق.

إننا لسنا بحاجة إلى أن نكرر بالتفصيل حججنا فيما يتعلق بقانونية السياج الأمني والضرورة الداعية إليه. ولقد أعلننا موقفنا في مجلس الأمن والجمعية، وكذلك في المراسلات مع الأمين العام وفي مختلف الوثائق والبيانات الرسمية الأخرى. وكما ذكرنا من قبل، إن إسرائيل لا تنكر أنه يجب عليها، في ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد إرهاب من أوحش الأنواع، أن تتصرف في إطار حدود القانون الدولي. ولكننا نرفض محاولات تطبيق ذلك القانون بشكل خاطئ وانتقائي وتحريف طابع وغرض

للشعب الإسرائيلي، ولكنها أيضا تريد السلام والأمن وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. المطلوب إذن ليس تغيير مواقف الأمم المتحدة، وإنما تغيير سياسات ومواقف إسرائيل. على إسرائيل أن تفهم ذلك وعلى حليفاتها الأساسية أن تكف عن إفسادها من خلال الحماية التلقائية والضغط على الآخرين لابتلاع المواقف الإسرائيلية. وعلينا جميعا أن نرفض المواقف الإسرائيلية الحالية غير القانونية. إذا كنا غير قادرين على تغيير الوضع على الأرض، يتعين علينا على الأقل الإصرار هنا في الجمعية العامة على تأكيد المواقف الصحيحة.

يجب ألا يكون هناك مكان للجدران في عالمنا، خاصة إذا أنشئت على أراض محتلة وبهدف التوسع والضم. لتتحد من أجل وقف الجدار وإزالة هذه العقبة المدمرة للسلام. لتتحد من أجل السلام. ونحن نتق أن قضاة محكمة العدل الدولية سيعلون شأن القانون الدولي، وسيسهمون بالتالي في تحقيق هذا الهدف.

السيد غلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن إغراء تشريح سلسلة الأكاذيب التي استمعنا إليها من فورنا، كبير جدا جدا. ولكن مخاطر الانحطاط إلى ذلك المستوى تبدو أكبر ولذلك سأتقيد بنص بياني المكتوب.

أود أن أشدد في البداية على أن تعليقاتي لا تخل بموقفنا المبدئي الواضح من أن عقد هذه الجلسة الاستثنائية الخاصة، بناء على إصرار سورية وغيرها من الوفود انتهاك للشروط الأساسية لإجراء الاتحاد من أجل السلام وميثاق الأمم المتحدة. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فقد أعربنا عن هذا القلق لكم وللوفود الأخرى. أما الجانب الفلسطيني فقد ادعى صراحة، شفويا وكتابيا، أن هذه الجلسة تنعقد بموجب إجراء الاتحاد من أجل السلام، ولكن من الواضح أن أحد الشروط المسبقة الأساسية لذلك الإجراء، وهو بالتحديد فشل المجلس في الوفاء بالتزاماته، غير مستوفى.

إن إسرائيل تعمل لكفالة ألا يسبب السياج أي معاناة لا مبرر لها للمقيمين الفلسطينيين المحليين، سواء عن طريق المشاورات المكثفة مع السكان المحليين بشأن مسار السياج أو من خلال عملية نشطة من الشكاوى أمام المحاكم والمراجعة القضائية للأحكام. وسنواصل الانخراط في هذه العملية والسعي إلى حلول منفردة للمشاكل التي تظهر. وفي الوقت نفسه، نكرر أن السياج سيسمح بتخفيض كبير في وجود القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وبذلك يحسن الظروف الإنسانية بوجه عام لأغلبية المقيمين الفلسطينيين. ونشدد على أنه بينما تعتبر حقوق المقيمين المحليين شرعية ومهمة، فلا يجوز لنا أن ننسى أن حق عدم التعرض للقتل على أيدي الإرهابيين هو بالتأكيد حق لا يقل أهمية، ومن المستحيل التعويض عنه عندما يُنتهك.

لقد احتج البعض بأن السياج يؤدي إلى نتيجة عكسية لعملية السلام وللمفاوضات المستقبلية. ونعتقد بأن هذا التقييم خاطئ وليس له ما يبرره. ولو أدى السياج إلى أي شيء، فهو أنه سيساعد، نتيجة لتقليل قدرة الإرهابيين الفلسطينيين على التغلغل وتنفيذ الأعمال الإرهابية، على إخراج الإرهاب من المعادلة، واستعادة الهدوء، والتشجيع على خلق بيئة يمكن أن تجري فيها المفاوضات وتنفذ فيها خريطة الطريق.

وقد أدى السياج في المناطق التي أُقيم فيها إلى تخفيض كبير لتهديد الإرهاب، وساعد على منع عدة هجمات انتحارية، مثلما حدث في الأسابيع القليلة الماضية. ولو لم يكن الإرهاب أداة متوافرة طوال الوقت في أيدي أعداء السلام الذين يسعون إلى إخراج العملية عن مسارها، فإن فرص تعزيز التقدم على طاولة المفاوضات ستتحسن بالتأكيد.

السياج الأمني وتجاهل السياج التي تتخذ فيه إجراءات إسرائيل.

واسمحوا لي أن أكون واضحاً تماماً: هذا سياج عرفات. هذا هو السياج الذي بناه عرفات. إياه بدأ السياج وجعل تشييده أمراً لا محالة منه. ولو لم يكن هناك عرفات. لما كانت هناك حاجة إلى السياج. وستكون تعليقاتي فيما يتعلق بالسياج موجزة وغير مستفيضة. فالسياج الأمني تدبير مؤقت، ومحرب، وضروري وغير عنيف، اعتمد وفقاً للقانون الدولي والمحلي بغية حماية شعب إسرائيل من حملة الإرهاب المستمرة والشريرة التي أدت إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء، وستؤدي إلى مقتل آلاف آخرين إذا لم تمنع. وما دامت القيادة الفلسطينية تهازأ بأبسط التزاماتها الأساسية بمكافحة الإرهاب، فإنه ببساطة لا يوجد بديل للجدار. والواقع أن السبب الوحيد لبناء السياج هو استراتيجية الإرهاب الفلسطينية. وبمجرد انتهاء الإرهاب، ستنتفي الحاجة إلى السياج. والسياج لا يشكل حدوداً، وليست له أي أهمية سياسية. وهو لا يغير الوضع القانوني للأراضي بأي حال من الأحوال.

وتظل إسرائيل ملتزمة بتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مسألة الحدود، عن طريق المفاوضات حسبما اتفق عليه الطرفان. ومثلما أثبتنا من قبل، سنكون مستعدين لإزالة السياج أو تعديل مساره بموجب أي تسوية سياسية يتم التوصل إليها. ولو بُني الجدار على خط هدنة عام ١٩٤٩، ما يسمى بالخط الأخضر، الذي لم يقصد منه أن ينال مركزاً قانونياً بوصفه حدوداً دولية، ولم ينل قط المركز القانوني ذلك لأصبح السياج خطاً عشوائياً مصطنعاً لا يمكن له أن ينجز مهمته الوحيدة: منع الهجمات الإرهابية على المدنيين. ومسار السياج لم تحدده الاعترافات السياسية بل حدده توازن صعب مؤلم بين الأمن والروح الإنسانية واعتبارات طوبوغرافية.

يُتفق فيها على السلام عن طريق المفاوضات، وحينما ينتهي الإرهاب وتثمر المفاوضات، يمكن أن يفسح السياج الطريق لأي حل يتعلق بالأراضي يتفق عليه الطرفان.

ولما كان تقرير الأمين العام الصادر يوم الجمعة الماضي في الوثيقة A/ES-10/248، يقدم عملاً بقرار منحاز بوضوح إلى جهة واحدة، فيجب ألا يندعش أحد إذا افتقر هذا التقرير، مع الأسف، إلى الإنصاف والتوازن والمنظور. وحتى في عرض التقرير لموقف إسرائيل القانوني، فهو يكاد لا يشير على الإطلاق إلى حملة الإرهاب الوحشية والمحسوبة التي تشن ضد إسرائيل، وهي الحملة التي صمم السياج على وجه التحديد لمواجهتها.

ومنذ اندلاع آخر موجة للعنف الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وقعت بالفعل آلاف الهجمات الإرهابية من جماعات فلسطينية إرهابية: تفجيرات وهجمات بالصواريخ وطعن وإطلاق رصاص موجهة ضد كل من المواطنين الإسرائيليين العرب واليهود. ويتواصل تخطيط الزعامة الفلسطينية وموظفي جهازها الأمني لهذه الهجمات الإرهابية والإعداد لها بما في ذلك هجمات إرهابية كبيرة ضد أهداف من قبيل ناطحات السحاب ومستودعات الوقود والمصانع الكيميائية بكامل القوة ومن دون قيود. ولا يمكن فهم صمت التقرير عن التهديد الذي يشكله الإرهاب الفلسطيني وتواطؤ الزعامة الفلسطينية، علماً بأن بناء الجدار ليس سوى رد على ذلك التهديد.

والسؤال عما إذا كانت التدابير الإسرائيلية الدفاعية مسموحاً بها يعتمد على ما إذا كانت تلك التدابير متناسبة مع التهديد الذي تواجهه إسرائيل ويواجهه مواطنوها. ومثلما وجد عدد من كبار العلماء والهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، أن تحديد ما إذا كانت التدابير الدفاعية متناسبة مع أي ظرف هو

وعلى الرغم مما قد يراه البعض على أنه هدوء تحقق أخيراً، وهو هدوء مزلزل جداً، لم يتوقف الإرهابيون ولو لدقيقة واحدة عن تنفيذ أو محاولة تنفيذ أعمالهم الوحشية. ومنذ التفجير المروع في حيفا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٤ كانون الأول/ديسمبر، فترة شهرين فحسب، أحبطت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٧ محاولة انتحارية لجلب الموت والدمار للمدن الإسرائيلية. ومن ضمنها ١٤ محاولة لتفجيرات انتحارية أوقفتها قبل دقائق من اقترافها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، ألقت القوات الإسرائيلية القبض يوم الأربعاء الماضي على اثنين من المفجرين الانتحاريين كانا من أعضاء قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ومنتسبين لمنظمة الجهاد الإسلامي الإرهابية، ومقرها دمشق، سورية. وكان الإرهابيان، منير ربيع ومراد زيتون، في طريقهما لشن هجمة إرهابية على أطفال مدارس في مدرسة في يوكنعام بالقرب من حيفا. وإن لم يكن هذا مسبباً لقدر كاف من الصدمة، يقال إن الإرهابيين ذكرا للمحققين أنه من أجل التغلغل إلى داخل إسرائيل، حاولا التوصل إلى منطقة لم يتم فيها بناء السياج بعد. ولو كانا نجحاً في تنفيذ خططهما المروعة، لكان قُتل العديد من أطفال المدارس عن عمد ولكان لحق ضرر بالغ بعملية السلام. وإزاء هذا الواقع، ففي الأماكن التي يحاول فيها موظفو السلطة الفلسطينية قتل أطفال المدارس، كيف يمكن التحايج بجدية بأن السياج يؤدي إلى نتائج عكسية لعملية السلام، بينما هو حيوي لوقف أعمال الإرهاب التي تسعى إلى تدمير هذه العملية ذاتها؟

إن السياج ليس عائقاً، ليس للحل المستند إلى دولتين أو لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية مجاورة قادرة على البقاء تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وسيساعد السياج على استحداث بيئة خالية من الإرهاب يمكن أن

وكل يهودي هدفا معلنا للمنظمات الإرهابية الفلسطينية، يصبح السؤال كيف يمكن أن نوازن، بطريقة إنسانية وفعالة، بين الحزن التي يقابلها من يفجرون على متن الحافلات، ومتاعب المحتجزين عند نقاط التفتيش أو المتضررين بشكل أو آخر. وهي ليست بالموازنة الهينة، والمعضلة المؤلمة التي تشكلها هي ما تكابد إسرائيل للتغلب عليه كل يوم. ولكنها معضلة يبدو أن هذا التقرير لم يتصدّ لها ولو دقيقة واحدة.

والنهج الذي يسير عليه هذا التقرير، شأنه شأن نهج هذه الدورة الطارئة، والذي يتجاهل وحشية الإرهاب الفلسطيني، والالتزام الأساسي الواقع على عاتق الفلسطينيين - والذي يعاد التأكيد عليه في كل اتفاق إسرائيلي - فلسطيني، بل وفي مستهل خريطة الطريق ذاتها - بمكافحة الإرهاب وتفكيك البنى التحتية للإرهابيين، ليعتد بحق على عميق القلق. فالأمم المتحدة لن تطالب الجانب الفلسطيني بالكف عن الإرهاب، كما يفهم من التقرير، وليس هذا فحسب بل إن هذه المنظمة لن تسمح لإسرائيل بأن تتولى ذلك بنفسها.

وبالنظر إلى وفرة الطاقة والموارد المكرسة لفحص ما تتخذه إسرائيل من تدابير دفاعية مضادة للإرهاب، فلعله يكون من المفيد أن ننظر في استجابة الجمعية العامة لإجراءات أخرى قامت دول بتطبيقها في معرض مكافحة الإرهاب. ففي العقود الماضية، قتل آلاف المدنيين من بينهم مدنيون فلسطينيون، من قبل بعض الدول العربية في الشرق الأوسط، وغالبا باسم مكافحة الإرهاب؛ ومع ذلك، لم تحرك الجمعية العامة ساكنا. وفي عام ١٩٨٢، قامت دولة واحدة في الشرق الأوسط، مدعية أنها تحارب المتمردين الإرهابيين، باغتيال حوالي ٢٠٠٠٠ من مواطنيها في مدينتي حمص وحماة، ومع ذلك أثرت الجمعية العامة الصمت.

شيء معقد ودقيق يتعين قياسه مقابل مدى القوة أو الإجراءات الدفاعية الأخرى الضرورية لإزالة التهديد الموجود. ويتطلب ذلك دراية قانونية وتشغيلية وأمنية وأيضا معرفة وثيقة بمدى التهديد وطابعه.

ومع ذلك، يخلو التقرير مع الأسف من الإشارة إلى مبدأ التناسب الأساسي، المقبول في الموقف القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية المرفق بالتقرير. وعلى العكس، يبدو أن استنتاجات التقرير تعيد كتابة القانون الدولي للدفاع عن النفس على نحو مزعج.

وقد جاء في التقرير:

”وأنا أقر وأعترف بحق إسرائيل وواجبها بصدد حماية شعبها أمام الهجمات الإرهابية“.

ولكنه يسترسل ويضع شروطا على تطبيق هذا المبدأ، بالقول إن هذا الواجب يجب أن ينفذ على نحو يتماشى مع القانون الدولي، فضلا عن أنه يجب ألا يتسبب في ”زيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة صالحة للبقاء ومتجاورة الأراضي“، أو أن يؤدي إلى ”زيادة المعاناة بين الفلسطينيين“.

وهذا يعني أن أي إجراء تتخذه إسرائيل، أيا كان عدد الأرواح التي ينقذها، وأيا كان مقدار ما يسهم به في تخفيف قبضة الإرهابيين التي تخنق المجتمع الفلسطيني، وبغض النظر عما إذا كان له تأثير، حتى ولو بصفة مؤقتة، على أرواح الفلسطينيين، سيكون دائما غير مقبول.

وهذا ليس بقانون فاسد فحسب بل هو بالأحرى مبدأ أخلاقي فاسد. ولنكن صرحاء. إن أية وسيلة لحماية الأبرياء من بطش الإرهابيين الذين يختبئون وسط الأحياء المدنية، لا مفر من أن يكون لها تأثير ما على أرواح من يختارهم الإرهابيون للاختباء بينهم، وأولئك الذين اختاروا أن يوفروا لهم المأوى. وفي وقت يصبح فيه كل إسرائيلي

هؤلاء هم الأطفال الذين نتحدث عنهم ونحاول حمايتهم. فهذا هو تومر الموع، وعمره ٩ سنوات، قتل بوحشية في هجوم انتحاري فجر فيه شخص نفسه في مطعم بحيفا، يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل معه جده وجدته وأبوه وأعمامه، بينما كانت أسرته مجتمعة في سلام لتناول الغداء في مطعم على الشاطئ. وها هو أخوه، أوران الموع، وعمره ١٠ سنوات، فقد بصره في نفس الهجوم، ودمرت إحدى عينيه تماما. وبينما كنا جالسين هنا في هذه القاعة في الشهر الماضي، منحرفين في نفس النقاش العقيم، في دورة استثنائية طارئة أخرى، كان جراح مشهور على مستوى العالم، في برمنغهام، ألباما، يحاول إنقاذ العينين الجميلتين لهذا الصغير الظريف. وأوران يمكنه الآن بعين واحدة - فقد تلفت العين الأخرى تماما - أن يميز بالكاد بين النور والظلام. ولكنه يراقبنا جميعا اليوم - يراقب هذه الجمعية اليوم - ليرى ما إذا كان بوسعنا أن نميز بين قوى النور التي تسعى إلى حماية أطفالنا، وقوى الظلام التي تحاول إفناءهم.

غير أن المعايير المزدوجة لا تنتهي عند هذا الحد. ولو كان حرص الجمعية المعلن على رفاه المدنيين الفلسطينيين أصيل بحق، لكنا قد شهدنا الآن قائمة لا حصر لها بقرارات تدين الإرهاب الفلسطيني، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير تفصيلية عن أمور مثل إساءة استخدام الأموال على يد القيادة الفلسطينية، وتحريض الأطفال على الإرهاب الانتحاري، وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينية، وسياسة تشجيع وتمويل الجماعات الإرهابية التي تنتهجها بعض نظم الحكم في المنطقة.

ولنأخذ الفساد على سبيل المثال. إن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض للنهب منذ سنين على يد قيادته، مما يضر أيا ضرر بالشعب الفلسطيني، ولم تكلف الجمعية خاطرها حتى بطرح المسألة للمناقشة، وقبل شهر تقريبا، كشفت

ومنذ ذلك الحين وحتى وقتنا هذا، نفذت عمليات لا حصر لها لمكافحة الإرهاب، وبدرجات متفاوتة من الشرعية. ودُكَّت مدن بأكملها وسويت بالأرض، وقُتل ألوف أو شوهو أو عُذبوا في بلدان شتى في كل أرجاء العالم، ومع ذلك لاذت الجمعية بالصمت.

وهذا الصمت المقدس لا ينكسر إلا في حالة إسرائيل. وفي كل مرة تحرص الجمعية على اتخاذ إجراء لا لإدانة أعمال الإرهاب الوحشية، وإنما لإدانة رد إسرائيل على تلك الأعمال. وبعد رفض الجانب الفلسطيني، في كامب ديفيد، حلا يقوم على دولتين، وبعد ثلاث سنوات من أعمال إرهابية لا نهاية لها، اعتمدت إسرائيل، على مضض، تدابير دفاعية غير عنيفة لحماية أرواح مواطنيها. وفعلت ذلك بينما سعت في الوقت نفسه إلى إيجاد توازن بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الإنسانية، مدلة بذلك على حرصها اللانهائي على رفاه المدنيين الأبرياء، أكثر مما أبداه الإرهابيون أو الدول الأخرى التي تغاضت عنها أعيان الجمعية العامة الفاحصة.

إن الكيل بمكيالين أمر يصيبنا بالذهول. ففي الأسبوع الماضي فقط، في اللجنة الثالثة، أنكر على إسرائيل فرصة أن تطرح للتصويت قرارا بشأن الأطفال الإسرائيليين، حتى بعد اعتماد قرار يتعلق بالأطفال الفلسطينيين. وقيل لنا حينئذ إن الأطفال الإسرائيليين، المستهدفين عمدا من قبل الإرهابيين، لن يتلقوا الحماية من الجمعية العامة. واليوم، يقال لنا إنه لا يمكننا حتى أن نتولى بأنفسنا حمايتهم.

فكيف يتجرأ من لم يشاءوا حتى التفكير في حماية الأطفال الإسرائيليين ولو بالكلمات، أن يقولوا لإسرائيل إنه لا يمكنها أن تحميهم بالأفعال؟ فيلإي أي حد، وبأي درجة من القسوة، يمكن أن ينحدر النفاق والرياء والمعايير المزدوجة؟

في جيوب عرفات والمتواطئين معه الأثرياء؛ والإرهاب والتحرير ما زالا مستمرين دون هوادة؛ والمبادرات المستمرة المعادية لإسرائيل، بزعامة دول تعامل الأمم المتحدة باعتبارها مملوكة لها ملكية خاصة، تستهلك قدرا غير متناسب إلى حد كبير من وقت المنظمة ومواردها، بينما تضطر البلدان الفقيرة النامية إلى التزاحم طالبة اهتمام الجمعية ومساعدة المجتمع الدولي.

إن إسرائيل ليست محصنة من النقد المشروع المتوازن. ولكن لدينا الجراءة لنطلب أن تلقى بعض الأنظمة القمعية في البلدان المجاورة لنا، التي ترعى الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان على نحو منتظم، اهتماما مساويا، إن لم يكن أكبر، من المجتمع الدولي. وعلى أقل تقدير، ينبغي ألا يسمح لممثلي تلك الأنظمة بإملاء طريقة إدارة هذه الجمعية. إن ما يجري هنا ليس نقدا عادلا أو منصفًا؛ إنه نفاق ومعاملة مزدوجة. إنه ادعاء ذاتي للاستقامة، ويخدم مصالح ذاتية وغير متمر إلى حد بعيد. هذه هي الأمم المتحدة في أسوأ صورها. إنها تكافئ الإرهاب.

إن مشروع القرار المقدم للاعتماد في هذه الجلسة يفشل مرة أخرى فشلا ذريعا في تصوير الحقيقة القائمة على أرض الواقع أو في مساعدة الشعبين الإسرائيليين والفلسطينيين على الاقتراب من إيجاد تسوية سلمية. ويُعرض علينا في مشروع القرار، مرة أخرى، تكتيك ضار، ومثير للخلاف، وغير قانوني ومضلل يتمثل في طلب فتوى. وبدلا من رفض تلك الفكرة المدمرة من الوهلة الأولى، يتوقع مرة أخرى من الوفود أن تناشد، وتقاضي وتتنازل عن المبدأ على أمل التخلص منها. وبالتأكيد، لا بد أن يكون المندوبون الآن مدركين أننا ما لم نوقف هذه اللعبة، لن يكون من شأن هذا الاستغلال والتشويه إلا أن يستمر. وستصوت إسرائيل مرة أخرى معارضة مشروع القرار، ونحن نحث بقوة الوفود التي تهتم بالسلام، وبمحكمة العدل

مراجعة حسابات صندوق النقد الدولي عن حقيقة أن ياسر عرفات قام بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بتحويل ٩٠٠ مليون دولار أمريكي من ميزانية السلطة الفلسطينية إلى حساب مصرفي خاص يتحكم فيه شخصا بعيدا عن أي مراقبة. وتبين التقارير الأخيرة أن مكتب عرفات - مكتبه وحده وليس السلطة الفلسطينية - يتلقى حوالي ٩ ملايين دولار شهريا، أي زيادة قدرها مليوننا دولار بالتمام والكمال، على المبلغ الإجمالي المخصص شهريا للنظام الصحي الفلسطيني. وفضحت عمليات مراجعة حسابات الاتحاد الأوروبي حقيقة أن ما يعادل ٢٠ مليون دولار بالعملة المصرية، كانت مرصودة لبناء مساكن شعبية، استخدمت، بدلا من ذلك، في بناء مجمع وحدات سكنية فاخرة تم تسليمها لكبار مسؤولي السلطة الفلسطينية وأصدقاء عرفات المقربين. وحولت أموال كان المقصود بها توفير الطعام والسكن والملبس والتعليم للمدنيين الفلسطينيين، لا مجرد مكاسب شخصية، بل لتمويل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك، كما اتضح مؤخرا، مدفوعات مباشرة تبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار تقدمها السلطة الفلسطينية شهريا لكتائب شهداء الأقصى المسؤولة عن عشرات الهجمات الانتحارية التي ارتكبت في السنوات الثلاث الماضية. إن غالبية الشعب الفلسطيني، الذي يعاني إلى حد كبير نتيجة لهذا الفساد الذي لم يسبق له مثيل، محرومة من المعرفة التامة لهذه الحقائق بسبب عدم توفر الصحافة الحرة وعدم حرية الحصول على المعلومات في المجتمع الفلسطيني. لكن هذه الحقائق معروفة للعالم ولهذه الجمعية. ولكن، أين السخط؟ كثير من الأموال المسروقة التي تديم المعاناة الإنسانية للفلسطينيين الأبرياء وتزيد من تفاقمها، أموال مانحين. إنها أموالكم. ولكن، أين القرارات، وأين تقارير الأمين العام، والمطالبات - وهنا استخدم عبارة مألوقة بوقف هذه السياسة وعكس اتجاهها؟ إن أموال المانحين تتدفق

الطريق نصا وروحا، ومع دور الأمم المتحدة باعتبارها أحد الراعيين الرئيسيين لخارطة الطريق.

إما أن يصبح الجانب الفلسطيني، في نهاية الأمر، جادا بشأن الامتثال لتعهداته، وإما أن يواصل إساءة استخدام المحافل المتعددة الأطراف لمحاولة إحراز أهداف سياسية ودعائية. إنه لا يمكن أن يواصل القيام بالاثنتين. ونحن نأمل أملا حقيقيا أن يعمل الجانب الفلسطيني، في آخر الأمر، بعد أن رأى البؤس واليأس على كل الجوانب، بسبب استراتيجيته الحالية، لمواجهة الإرهاب وإنهاء التحريض. وفي اللحظة التي يفعل فيها هذا، سيجد في إسرائيل شريكا مستعدا. وإلى أن يتحقق هذا، سيظل سياج عرفات - السياج الذي حتمته أعمال عرفات - قائما لحماية أبنائنا من المزيد من الإرهاب.

واليوم، يجب أن يسأل المندوبون في هذه القاعة أنفسهم سؤالاً آخر. إن الدورة الثامنة والخمسون العادية توشك على الانتهاء. وإذا نظرنا ورائنا إليها، يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا فخورين بها. هل أنجزنا شيئا؟ هل جعلنا العالم مكانا أفضل؟ هل ارتفعنا إلى المستوى الرفيع والأهداف النبيلة التي وضعتموها، سيدي الرئيس، لنا في أيلول/سبتمبر؟ واليوم، على وجه الخصوص، يجب أن نسأل سؤالاً آخر: هل نحن نقود، أم أنه يجري تضليلنا؟ هل نعمل ما هو صحيح أم أنه يجري التلاعب بنا؟ هل ندافع عما هو حق وعدل، أم أننا نقف إلى جانب الشيطان؟

أنا لا أثير هذه المسائل إلا لأؤكد نقطة طرحناها مرارا في هذه الجمعية. إننا لن نجد السلام والازدهار والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين، على حد سواء، في هذه القاعة أو في أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة. إن إنهاء استراتيجية الإرهاب المفلسة أخلاقيا، التي تمجد القتل باعتبارها شهادة، هو وحده الذي يجنب الحاجة

الدولية وباستعادة مصداقية وسمعة الأمم المتحدة، على أن تفعل نفس الشيء.

إن الطابع المنافي للعقل لمشروع القرار المقدم اليوم يؤكد تظاهره بأنه يلتمس التوجيه من محكمة العدل الدولية بشأن نفس المسائل التي سبق أن قررت الجمعية العامة استجابتها لها. وإذا كانت هذه المبادرة طائشة وغير مسؤولة عندما قدمت منذ شهر، فإنها اليوم منافية للعقل. أي توجيه ذلك الذي يطلب هنا؟ وما مدى أهميته بالضبط لعمل الجمعية؟ وكيف يمكن أن يكون من الإنصاف أو العدل الادعاء بطلب مشورة قانونية بشأن تدبير دفاعي غير هجومي اتخذته إسرائيل للوقاية من الإرهاب، بينما يهمل الإرهاب نفسه الذي يدمر الأرواح عمدا ودون تمييز؟

إن هذه إساءة من الطراز الأول لاستعمال محكمة العدل الدولية وإجراء الفتوى، وتشكل سابقة خطيرة لكل الدول. والنص المتحيز سياسيا، المحافل بالنتائج القانونية المفترضة، يجعل المحكمة مشار للسخرى ويهدد بتقويض مركزها. وهو، علاوة على ذلك، يثير مسألة تتصل اتصالا مباشرا بأمر متنازع عليها، بشكل أساسي، بين مختلف الأطراف في المنطقة، بينما اتفقت الأطراف فعلا، كما تؤكد خارطة الطريق نفسها ذلك، على أن هذه المسائل لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاوض.

وفي الوقت الذي يبدو فيه أمل في تجديد عملية التفاوض عن طريق خارطة الطريق، يصبح هذا الاقتراح، ومحاولة إقحام عنصر فاعل آخر في الصراع، أمرا مضرا بشكل خاص. إنه سيعقد، ويقوض ويؤخر بشكل حاد - إن لم يكن يوقف - الجهود التي تبذل في الوقت الحاضر لاستئناف تنفيذ خارطة الطريق. بل، إنه يتناقض مع خارطة

الانحياز أن الجدار غير قانوني وأنه لا بد من تفكيكه ولا بد من التوقف عن المضي في بنائه على الفور. وأود أن أؤكد ذلك الموقف مجددا اليوم كما يلي:

أولاً، إن هذا الجدار الذي تنشأ بعض أجزائه بحيث تتغلغل في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ينحرف عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ومن ثم يعد غير مشروع بموجب القانون الدولي.

ثانياً، ينتهك الجدار اتفاقية جنيف الرابعة انتهاكاً صارخاً في أنه يشمل الضم الفعلي غير المشروع لمساحات هائلة من الأراضي والموارد الفلسطينية، والإبعاد لعدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، والمزيد من حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان الخاصة بهم، الأمر الذي تنتج عنه عواقب إنسانية رهيبية لهذا الشعب الذي يعاني الحرمان بالفعل.

ثالثاً، يمثل الجدار عقبة كأداء في سبيل تنفيذ خارطة الطريق، لأنه يقوض قيام دولة فلسطينية متواصلة الأجزاء ولها مقومات البقاء، ومن ثم فهو يعوق تحقيق الحل المتمثل في إنشاء دولتين.

رابعاً، يمكن أن يتسبب الجدار في إنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط، لأن من الممكن أن يثير مزيداً من العنف غير المسبوق في أوساط الفلسطينيين المضطهدين بقسوة وهم يبذلون جهوداً يائسة من أجل البقاء في ظل الاضطهاد الوحشي الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية.

إن الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام والملاحظات التي أبدتها تؤكد ما ذكرته حركة بلدان عدم الانحياز على الدوام. فقد لاحظ الأمين العام واستخلص في جملة أمور ما يلي:

أولاً، إن إسرائيل لا تمتثل لطلب الجمعية العامة "بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة" (القرار دإط-١٣/١٠، الفقرة ١).

إلى التدابير الأمنية الإسرائيلية، بما فيها السياج الأمني، وبمهد الطريق للمفاوضات والتنازلات السلمية وينهي معاناة كلا الشعبين.

وما من قدر من مناقشات الأمم المتحدة، أو النصوص المشوهة أو المناورات الدبلوماسية الفاسدة يمكن أن يغير تلك الحقيقة الأساسية. وما من قرار منحاز، وما من محاولة ضارة وسيئة التصور لطلب فتوى، وما من تقرير، يمكن أن يكون بديلاً عن الحقيقة - ما لم نجد، بأعجوبة، الشجاعة للتغيير. ونحن جميعاً لدينا الفرصة اليوم لبدء التغيير برفض مشروع القرار هذا الخالي من الدوافع الطيبة.

السيد إستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لا أريد أن آخذ كثيراً من وقت الجمعية العامة.

بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع للدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة. وحقيقة أن هذا الاجتماع قد عقد مسألة بالغة الأهمية. إنه سيمكن الجمعية العامة من النظر في النتائج التي توصل إليها الأمين العام، كما وردت في تقريره في الوثيقة A/ES-10/248 المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والاستجابة لها. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الواضح والزاهر بالمعلومات، فهو مفيد للغاية لمداولات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة.

وجدير بالإشارة أن مجلس الأمن بدأ مناقشة هذه المسألة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء. فنقلت المناقشة إلى الجمعية العامة خلال استئناف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي كلا المناسبتين أعربت حركة بلدان عدم الانحياز عن موقفها من الجدار التوسعي الإسرائيلي. وذكرت حركة بلدان عدم

امتداد الحدود الشمالية الشرقية للضفة الغربية والقدس الشرقية، مع تسوية الأرض لقسم من الجدار في الشمال الغربي للضفة الغربية، ومع إصدار أوامر بالاستيلاء على الأراضي.

كذلك يذكر الأمين العام أنه بناء على المسار المبين في الخريطة الرسمية، سوف يقع ٩٧٥ كيلومترا مربعا تقريبا، أو ما نسبته ١٦,٦ في المائة من الضفة الغربية برمتها، بما في ذلك حواجز العمق وأجزاء من القدس الشرقية، بين الجدار والخط الأخضر. ويستطرد الأمين العام قائلاً إن هذه المنطقة يسكن فيها ١٧ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا في الضفة الغربية و ٢٢٠ ٠٠٠ في القدس الشرقية. وإذا أُنجز المسار بكامله فسوف يعيش ١٦٠ ٠٠٠ فلسطيني في جيوب يطوقها الجدار تماما من كل جانب. ويضم المسار المعتمد ما يقرب من ٣٢٠ ٠٠٠ مستوطن، منهم زهاء ١٧٨ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة.

ويعلق الأمين العام كذلك على الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية التي يحدثها الجدار على الفلسطينيين. فهو يشير إلى أن الجدار "من المحتمل أن يفضي ... إلى زيادة تفتيت الضفة الغربية" (A/ES-10/248، الفقرة ٢٣). ومن شأن نقاط التفتيش الإسرائيلية أن تحدث أضرارا اجتماعية واقتصادية بالفلسطينيين بتقييدها الشديد، في جملة أمور، إمكانية الوصول إلى الأراضي والوظائف والأسواق. فالجدار، وفقا للأمين العام، يحيط تماما بمدينة قلقيلية، حيث "تسيطر نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية على المنفذ الوحيد للخروج منها والدخول إليها" (A/ES-10/248، الفقرة ٢٤). وتؤكد ملاحظة الأمين العام هذه بالفعل ما سبق أن ذكره الكثيرون، وهو أن إسرائيل قد حولت قلقيلية إلى سجن كبير، يعزل سكان المدينة البالغ عددهم ٦٠٦ ٤١ نسمة. وستوجد أجزاء الجدار الأخرى مزيدا من الجيوب، وتفصل ما بين الفلسطينيين وبين أراضيهم وأسره.

ثانيا، إن تشييد الجدار في الضفة الغربية:

"تصرف يفضي لحد بعيد إلى عكس النتيجة المرجوة. إذ من شأن إقامة معظم البناء داخل أراض فلسطينية محتلة إعاقه المفاوضات مستقبلا" (A/ES-10/248، الفقرة ٢٩) ثم،

"من شأنها تقويض آفاق السلام البعيدة المدى بزيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة صالحة للبقاء ومتجاورة الأراضي" (A/ES-10/248، الفقرة ٣٠).

ثالثا، أنه لا يمكن ضمان أمن كل من الفلسطينيين والإسرائيليين:

"إلا من خلال تسوية سلمية وعادلة وشاملة ودائمة استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)" (A/ES-10/248، الفقرة ٣١).

ومن الواضح ونحن نبحث هذه المسألة من جديد في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة أن إسرائيل قد اختارت عدم الامتثال لطلب الجمعية العامة، الذي أعرب عنه بجلاء في القرار دإط-١٠/١٣. فإسرائيل لم توقف حتى اليوم البناء المستمر للجدار ولم ترجع عنه. بل إنها أصدرت أول خريطة رسمية تبين المسار المتوخى للجدار وإعلانا عن اعتزامها إنجازها بحلول عام ٢٠٠٥. ووضعت الخريطة بشكل استفزازي على موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية على شبكة إنترنت العالمية يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أي بعد اتخاذ الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٣ بيومين.

ويؤكد تقرير الأمين العام معظم الحقائق التي كانت متاحة من مصادر مختلفة، حتى قبل أن تصدر الحكومة الإسرائيلية الخريطة الرسمية. ويذكر الأمين العام أن إسرائيل تواصل تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة على

في فلسطين ولأجل شعب فلسطين، ولا بد من أن يجري هذا على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أطلب خفض مستوى الضوضاء الذي أصبح عاليا للغاية؟ أرجو ممن يعتقدون اجتماعات جانبية أن يتفضلوا بالعودة إلى مقاعدكم إن أمكن، حتى يمكن الاستماع إلى المتكلمين في شيء من الصمت.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفدي، السنغال، أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به زميلي سفير ماليزيا، باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أشكركم لإتاحة الفرصة لي للكلام بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

تجتمع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مرة أخرى لأن الحكومة الإسرائيلية استمرت للأسف في تجاهل القرار دإط-١٠/١٣، الذي اعتمده الجمعية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وتذكرون أن الجمعية في ذلك القرار، تطلب إلى إسرائيل وقف بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، نظرا لأن بناء الجدار بصورة غير مشروعة يُعد إخلالا متعمدا بخطط هدنة عام ١٩٤٩، ويناقض أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

ومعروض على الجمعية اليوم تقرير مطلوب من الأمين العام عملا بذلك القرار، وسترون أن قناعة الأمين العام مقرررة بوضوح. وهي مبينة في الفقرة ٢٨ من التقرير

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجددا أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع إلا بناء على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إضافة إلى ذلك، يجب أن تبذل جهود جديدة للتوصل إلى حل يستند إلى إقامة دولتين، ويكفل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولها مقومات البقاء كما يكفل بقاء إسرائيل، على أن تعيشا جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة معترف بها، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وترى حركة بلدان عدم الانحياز أن من شأن صدور فتوى عن محكمة العدل الدولية أن يقدم حكما نزيها ومستقلا بشأن التداعيات القانونية الناشئة عن بناء إسرائيل للجدار، يأخذ بعين الاعتبار قواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وترى حركة عدم الانحياز أن تستجمع هذه الجمعية الإرادة والحكمة والشجاعة اللازمة للتصدي بحزم لهذه القضية المعروضة علينا الآن. وما زلنا نخشى التداعيات الضارة والخطيرة التي لا مفر منها في حالة استمرار الجدار في المسار المخطط له. ولدى حركة عدم الانحياز اعتقاد راسخ بأن اعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.16 اليوم سيوجه رسالة قوية إلى إسرائيل. كما أن من شأنه أن يظهر على نحو ملموس استمرار اهتمام الجمعية العامة بالشعب الفلسطيني وتعاطفها معه في محنته الرهيبة، وهو يتعرض لأضرار جسيمة من جراء وجود الجدار واستمرار بنائه، ومحنة الذين أصبحوا وسوف يصبحون سجناء بالفعل في وطنهم خلف الجدار والخنادق والأسوار والطرق الأمنية. وسيكون مدعاة للأسف وأمرا مأساويا بالفعل أن تخفق الجمعية العامة في مسؤوليتها عن إعلاء شأن العدالة وتعزيز السلام. فلا بد من إقامة العدل

هذا الحاجز. بمفاوضات المركز النهائي عندما يصل الطرفان إلى هذه المرحلة.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الجدار قد أدى بالفعل إلى كبح التنمية الاقتصادية في فلسطين، وزاد من سوء الحالة الإنسانية وتسبب في تفكيك عرى المجتمع الفلسطيني وزاد من تفاقم الأحوال المعيشية التي لا تحتمل بالفعل للفلسطينيين الذين اضطروا بسببه إلى أن يتركوا أراضيهم ويهيموا على وجوههم يحملون أثقال اليأس والاستياء والغضب.

ومن المؤسف أن نرى الحكومة الإسرائيلية تصمم آذانها عن جميع مناشدات المجتمع الدولي ونصائحه بتفكيك الجدار ووضع حد لهذا المشروع المثير للتراع. وإن التعتت الذي تبديه الدولة القائمة بالاحتلال يبدو بمثابة نعي للجهود التي تبذل حاليا للتوفيق بين الطرفين والعودة بهما إلى مائدة المفاوضات.

ومع ذلك، لا تزال هناك فرصة، مهما تكن طفيفة، لإعادة تحريك العملية السياسية. فقد تم تنصيب الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأعلنت عن استعدادها لاستعادة النظام العام ووضع حد للعنف والعمل مع الطرف الإسرائيلي. ولا تزال المحادثات جارية بين الجماعات الفلسطينية بكل جد باعترااف الجميع من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وشرع المجتمع المدني من فوره فيما يسمى العملية ذات المسارين بالإعلان عن مبادرة جنيف وإعلان مبادئ نسبية - أيلون. ومع ذلك، فإن التدابير التي اتخذها الإسرائيليون على الأرض ضارة بكل ما في الكلمة من معنى لأن من المرجح أن تؤدي إلى تقويض المساعي الحساسة التي تبذلها المجموعة الرباعية والتي تستحق الثناء لإعادة السلام.

ومن ثم فيني لست بحاجة إلى أن أعلن مرة أخرى أننا لن نكل عن تشجيع أصدقائنا الإسرائيليين على الإصغاء أخيرا لصوت العقل، والانضمام إلى طريق السلام

(A/ES-10/248)، بوضوح تام لا يحتاج إلى تعليل أو شرح أو وصف. وأقتبس من كلام الأمين العام:

”استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار A/ES-10/13، خلصت إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل غير ممثلة لطلب الجمعية العامة بـ ’وقف وإلغاء تشييد الحائط داخل الأرض الفلسطينية المحتلة‘“.

وما من شك في أن التقرير في جوهره يخبرنا بأن إسرائيل مصممة على مواصلة تشييد الجدار في تحد لرأي المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، التي تنكر إسرائيل حقوقها واختصاصاتها في معالجة قضية فلسطين.

ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تدعي أن بناء الجدار الفاصل، الذي تسميه حياء سياجا، يشكل جزءا من التدابير الأمنية ولا يمكن تشبيهه بتحديد الحدود السياسية، وأن هذا التدبير لا يسعى إلى الحكم المسبق على نتائج المفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي أو توقعها. إلا أنه إذا كانت هذه هي الحالة، فإننا نحتاج إلى أن نسأل عن سبب عدم قيام إسرائيل ببناء الجدار بشكل مواز للخط الأخضر في أراضيها. وقد طرح هذا السؤال من قبل في هذه القاعة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دون أي جواب مقنع - وهذا أمر أشجبه بقوة.

وتتمثل الحقيقة الفعلية في أن شكل السياج، الذي أعلنت إسرائيل عن استعدادها لتغييره، يتمثل في حاجز معزز بإنشاءات مساعدة متطورة ومعقدة، في شكل حائط إسمني مسلح، يحترق الأرض الفلسطينية في بعض الأماكن ويفصل الفلسطينيين عن بعضهم بعض. وهذا الحاجز وسيلة لرسم حدود الدولة الفلسطينية من طرف واحد - مهما يقل أصدقاء إسرائيل - وما من شك في أن من المرجح أن يضر

التي تتوافق وبناء الحاجز المشؤوم. وتنصح لجتنا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالالتزام بكل تصميم بالمفاوضات السياسية، وبأن يكون سلاحهما الوحيد الإرادة والشجاعة للعمل على تحقيق السلام، حتى يتسنى جعل الشرق الأوسط منطقة مزدهرة تضم دولتين، إسرائيل وفلسطين، في تعايش سلمي ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): باسم مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، أود أن أشكركم على عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. لقد قررت الجمعية العامة في قرارها ES-10/13، المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي اعتمدته في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، أن تشيّد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة "بُعد إخلالاً بخطط هدنة عام ١٩٤٩، ... ويتعارض مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة". ولذلك، طالبت الجمعية إسرائيل "بوقف وإلغاء تشييد الجدار ...".

وحقيقة أن إسرائيل تجاهلت صراحة قرار هذه الجمعية، وتنادت في ازديادها لإرادة المجتمع الدولي بمواصلتها تشييد الجدار التوسعي، جعلت الأمين العام يخلص في تقريره A/ES-10/248 إلى "أن إسرائيل غير ممثلة لمطالبة الجمعية العامة لها بأن تقوم بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". ويورد الأمين العام في تقريره تفاصيل الأنشطة الإسرائيلية الجارية المتعلقة بتشيد الجدار، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي وتسويتها، والإقدام في الآونة الأخيرة على نشر أول خارطة رسمية للجدار.

ويورد التقرير أيضاً تفاصيل تبين كيف يتوغل الجدار الفاصل في الضفة الغربية إلى مسافات تصل إلى ٢٢ كيلومترا

والاستجابة لمناشدة المجتمع الدولي العاجلة بالتوقف فوراً عن بناء الجدار ورفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك، عن الرئيس ياسر عرفات الذي لا يزال سجيناً ظلماً خلف آخر خط للدفاع لديه في المقاطعة في رام الله.

وقد اعترف النائب أفراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست بلباقة ووضوح في الرؤية يستحقان الإعجاب بأن بناء الجدار أو تخويف شعب محتل، ناهيك عن إذلاله، ليس الطريق الذي يؤدي إلى تمتع إسرائيل بمزيد من الأمن. ويتمثل الطريق بدلاً من ذلك، في إعادة الأراضي والكرامة المصادرة والآمال المحطمة إلى الفلسطينيين المظلومين. ونود أن نعلن لأصدقائنا الإسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى أن أفضل طريق لوضع حد للصراع هو التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة بالاستناد إلى خارطة الطريق التي تنص على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وإذ نأخذ هذا في الاعتبار، فإن لجتنا حرصاً منها على تقديم مساهمة متواضعة للخطة التي ترمي إلى إنقاذ خارطة الطريق، تميب بالجمعية العامة أن تعرب عن تأييدها لمقدمي مشروع القرار A/ES-10/L.16 في عملهم. ويتمثل الهدف المحدد في ضوء تقرير الأمين العام في تقديم طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية التي تترتب على بناء الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ضمن القدس الشرقية ومحيطها، في ضوء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في الختام، أود أن أعرب عن وطيء الأمل في أن يظل المجتمع الدولي يقظاً إلى أقصى الحدود وأن يبذل قصارى جهده لحمل إسرائيل على التخلي عن أنشطتها غير القانونية

أفضل. وستكون العواقب الوخيمة على المنطقة برمتها بائنة بنفسها.

والآن، حيث أدى الاستخدام المؤسف لحق النقض إلى منع مجلس الأمن من النهوض بمسؤوليته فيما يتعلق بقضية فلسطين، وضربت إسرائيل بقرار الجمعية العامة الأخير عرض الحائط، فإنه يتعين على هذه الجمعية أن تمضي قدماً في الخطوة الضرورية التالية. ونحن نعتقد أن محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القانوني الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة، تملك الولاية والأهلية التامة لإصدار فتوى بشأن الالتزامات القانونية للدولة القائمة بالاحتلال، بمقتضى قواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة، فيما يتعلق بتشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة والآثار القانونية الناشئة عن تشييده.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة اتخاذ إجراء متضافر لإعلاء سلطة القانون الدولي. وتتمثل الخطوة الأولى في تقديم تأييد كامل لمشروع القرار المعروض على الجمعية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً، البلدان المنضمة إلى الاتحاد: إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة: بلغاريا ورومانيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والارتباط، والمرشحة المحتملة: ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا، وكذلك أيسلندا والنرويج البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

داخل الخط الأخضر، وكيف سيؤدي، إذا استُكمل تشييده، إلى ضم ١٦,٦ في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية، بحكم الأمر الواقع، مجزئاً نحو ٣٠٠.٠٠٠ فلسطيني على العيش في جيوب معزولة عن أراضيهم الزراعية وأسواقهم وأماكن عملهم وعن الخدمات العامة.

يجب النظر إلى الجدار في سياق محاولات إسرائيل المستمرة التي تهدف إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الوطنية الطبيعية - متذرعة هذه المرة بالأمن. إنه يجري على غرار المحاولات السابقة، مثل أنشطة الاستيطان اليهودية وضم القدس الشرقية بصورة غير مشروعة. فالإسرائيليون يهدفون من بناء الجدار إلى استكمال وترسيخ أنشطة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منتهكين القانون الدولي، لأن تلك المستوطنات هي المستفيد الرئيسي من هذا الجدار.

ويتمثل الجدار التوسعي الجاري تشييده بداية مرحلة جديدة في محنة الشعب الفلسطيني. وسيلحق هذا الجدار ضرراً مباشراً بالآلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في عشرات القرى والمدن. إنه يعني هدم مزيد من منازل الفلسطينيين وأعمالهم التجارية، وتدمير حياة مزيد من الفلسطينيين وزيادة تدهور البيئة. وكما يبين آخر تقرير للسيد جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أخذ الفلسطينيون يرحلون من بيوتهم في المناطق المتضررة التماساً للأمان في ما تبقى من فلسطين. ويشير التقرير إلى أن "نحو ٦٠٠ دكان ومؤسسة في قلقيلية أغلقت أبوابها فعلاً بسبب تشييد الجدار". ويخلص التقرير إلى أن "الجدار سيؤدي إلى ظهور جيل جديد من اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخلياً". وبالتالي، فإن جسارة الظلم الناتج عن تشييد الجدار العازل مثيرة للقلق. وإذا لم يوقف تشييده، فإنه سيزيد من تفاقم محنة الفلسطينيين وسيزيدهم يأساً وسيجعلهم أقل أملاً في تحقيق مستقبل

أعرب عنها في هذا التقرير ويؤيد تأييداً كاملاً الملاحظات التي أبدتها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأن إسرائيل، وفقاً لتقرير الأمين العام الذي أعده عملاً بقرار الجمعية العامة ES-10/13، غير ممثلة لمطالبة الجمعية العامة لها بأن تقوم بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الطلب المقترح بأن تصدر محكمة العدل الدولية فتوى لن يساعد الجهود التي يبذلها الطرفان لاستئناف الحوار السياسي، وبالتالي فإنه غير مناسب. ولهذا السبب سيتمتع الاتحاد الأوروبي عن التصويت على مشروع القرار ذي الصلة المعروض على الدورة الاستثنائية الطارئة.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بالهدف الواضح وهو وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية ديمقراطية تتوفر لها مقومات الاستمرار - تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمن، في إطار سلام شامل في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية إلى الطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي هذا الإطار، يرحب الاتحاد الأوروبي بتأييد مجلس الأمن بالإجماع لخريطة الطريق في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

ويعبر الاتحاد الأوروبي ببالحق بالقلق إزاء الحالة في المنطقة، ولاحظ أنه على الرغم من دعم المجتمع الدولي للسعي إلى حل عادل ودائم، لم يبذل الطرفان المعنيان حتى الآن جهوداً كافية لاغتنام فرصة إقامة السلام المبنية في خريطة الطريق. ولهذا نطلب مرة أخرى إلى كلا الطرفين - إسرائيل والسلطة الفلسطينية - أن يفيا بالالتزامات التي تعهدا بها في اجتماع قمة العقبة المعقود في ٤ حزيران/يونيه

بعد أقل من شهرين من آخر اجتماع للدورة الاستثنائية الطارئة، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، تتعد هذه الدورة مجدداً لمناقشة قضية الحاجز الذي تقوم إسرائيل بتشبيده في أراضي الضفة الغربية المحتلة، محلّة بالخط الأخضر.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خاص بسبب المسار الذي حدد للحاجز في الضفة الغربية المحتلة. والإحلال المتوقع بالخط الأخضر يمكن أن يحكم مسبقاً على المفاوضات في المستقبل ويجعل تنفيذ حل الدولتين مستحيلاً عملياً. وسيستبب في زيادة المصاعب الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين. فآلاف الفلسطينيين الذين يعيشون غربي الحاجز سيحرمون من الخدمات الأساسية في الضفة الغربية. والفلسطينيون الذين يعيشون شرقي الحاجز، سيفقدون إمكانية الوصول إلى الأراضي وموارد المياه. وفي هذا السياق، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق نتيجة لإعلان الأراضي الواقعة بين الحاجز والخط الأخضر منطقة عسكرية مغلقة. وهذا تغيير يحكم الواقع في الوضع القانوني للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة، من شأنه أن يجعل الحياة بالنسبة لهم أكثر صعوبة.

ولذلك، قدم الاتحاد الأوروبي القرار ES-10/13، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، مطالبة إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، الذي يمثّل إخلالاً بخط هدنة عام ١٩٤٩، ومناقض أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

والاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على التقرير المفصّل والهام الذي قدمه بشأن هذا القرار. ويشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام مشاعر القلق التي

وليس هناك أي مبرر على الإطلاق للهجمات الإرهابية ضد إسرائيل. ويكرر الاتحاد الأوروبي أن الكفاح ضد الإرهاب بجميع صورته لا يزال يمثلّ واحدة من أولويات الاتحاد الأوروبي بل والمجتمع الدولي بأسره. ومن واجب كل البلدان، ولا سيما البلدان الواقعة في المنطقة، أن تتعاون بنشاط في مكافحة الإرهاب، وأن تمتنع عن دعم المنظمات الإرهابية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا مرة أخرى أنه يجب على القيادة الفلسطينية أن تبدي على نحو ملموس تصميمها على مكافحة العنف المتطرف امتثالا لخريطة الطريق. ونُحث الحكومة الفلسطينية والرئيس الفلسطيني على اتخاذ تدابير فورية لمواجهة المجموعات والأفراد الذين يقومون بهجمات إرهابية والتخطيط لها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي توحيد دوائر الأمن الفلسطينية تحت سيطرة رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وبينما يسلمّ الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، فإنه يحث حكومة إسرائيل، لدى ممارستها لهذا الحق، على أن تحترم تمام الاحترام القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تتخذ الاحتياطات القصوى لتجنب الخسائر بين المدنيين، وعلى ألا تتخذ أي إجراء يؤدي إلى تفاقم محنة الشعب الفلسطيني الإنسانية والاقتصادية. ويطلب كذلك إلى إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي تدابير عقابية لا تتفق والقانون الدولي، بما في ذلك عمليات القتل بدون محاكمة، وإلغاء سياستها الاستيطانية وتفكيك المستوطنات المبنية بعد آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي الختام يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر تأكيد تصميمه على الإسهام، مع شركائه في اللجنة الرباعية، في

٢٠٠٣، وتؤكد ضرورة التنفيذ السريع لخريطة الطريق والامتثال لأحكامها.

ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا كل الأطراف في المنطقة على أن تشرع فورا في تنفيذ سياسات تُفضي إلى الحوار والتفاوض. وستتأثر علاقات الاتحاد الأوروبي حتما مع أولئك الذين يتخذون خطوات في الاتجاه العكسي نتيجة لهذا التصرف.

وعلى الرغم من الصورة القائمة المقدمة في الأشهر الأخيرة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات الجديدة المقدمة من إسرائيل والمجتمع المدني الفلسطيني والرامية إلى تعزيز التقارب وبناء الثقة والتوصل إلى سلم دائم، ويشجع هذه المبادرات. وتؤكد مبادرة جنيف استعداد المجتمع المدني لبلوغ هدف التعايش السلمي عن طريق وجود دولتين مستقلتين، تتوفر لهما مقومات الاستمرار ويسودهما الرخاء، وتعيشان جنبا إلى جنب في أمن، بما يحقق مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين جميعا، فضلا عن كل البلدان في المنطقة. ومن المجدى أيضا زيادة الوعي العام على الجانبين كليهما بضرورة تحديد الإجراءات اللازمة التي يتعين اتخاذها والتنازلات المتبادلة التي يتعين تقديمها للتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.

وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي الوثيقة المقدمة في ١ كانون الأول/ديسمبر في جنيف إسهاما قيّما من المجتمع المدني في دعم خريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية - والتي ما برحت هي السبيل الوحيد للاستئناف الفوري لعملية السلام.

ويود الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أن يؤكد إدانته القوية للهجمات الانتحارية وغيرها من أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في المنطقة، ويطلب إلى كل الأطراف الامتناع عن أي أعمال استفزازية يمكن أن تزيد من تصاعد الحالة.

الأطراف من التصرف بطرق لا تتفق وخريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية. وكثيرا ما تعرضت الجمعية العامة للنقد لاتخاذها قرارات لا تنفذ على الإطلاق. واليوم لدينا فرصة للعمل.

ويُبلغنا تقرير الأمين العام بعبارات جلية لا لبس فيه أن تشييد الجدار الفاصل ما زال مستمرا وأن إسرائيل لا تمثل لمطالب الأمم المتحدة. ويُبرز التقرير نقطة هامة مؤداها أنه لا يمكن، في غمرة عملية تنفيذ خريطة الطريق - التي تقتضي من كل طرف أن يتقدم بحسن نية بيوادر لبناء الثقة - النظر إلى تشييد الجدار إلا باعتباره عملا يؤدي إلى نتيجة عكسية ويعرقل المفاوضات في المستقبل. وي طرح التقرير علاوة على ذلك شواغل جدية بشأن انتهاك الجدار لحقوق الشعب الفلسطيني في العمل، والصحة، والتعليم، والحصول على مستوى معيشة لائق. والآن يلزم الفلسطينيون الذين يجدون أنفسهم محاصرين بين الخط الأخضر والجدار الفاصل أن يجددوا حتى التصاريح القصيرة الأجل لمواصلة المعيشة على أرضهم.

لقد طلب الفلسطينيون منا أن نحيل المسائل القانونية المتصلة بتشيد الجدار إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى. وثمة سابقة واضحة موجودة من قبل لهذا النهج. ففي عام ١٩٧١، طلب مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن النتائج القانونية لاحتلال ناميبيا على الدول. وكان هذا الرأي نقطة تحوُّل في الكفاح الطويل في سبيل الاستقلال في ذلك البلد. ونرى أن الفلسطينيين والإسرائيليين، سيستفيدون بالمثل من صدور حكم في هذا الشأن من محكمة العدل الدولية. ولن تعرّض الجمعية العامة للخطر الحياد السياسي للمحكمة بطلب المساعدة منها في هذا الصدد، وفقا للميثاق، أكثر مما فعله مجلس الأمن في حالة ناميبيا.

استئناف عملية السلام عن طريق التنفيذ السريع لخريطة الطريق. وفي هذا الصدد، تؤكد أهمية وإلحاحية إقامة آلية موثوقة وفعالة للرصد من جانب طرف ثالث لخريطة الطريق، تضم كل أعضاء اللجنة الرباعية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

يود وفدي أن يُعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، لعقد هذه الدورة الطارئة بشأن عملية التشييد الجارية للجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير المحكم والوقائعي الذي أعدّه (A/ES-10/248). ونود علاوة على ذلك أن نُؤيد البيان الذي أدلت به ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

في آخر مرة اجتمعنا هنا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدّم الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به القرار دإط-١٠/١٣ الذي طالب إسرائيل بوقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان ذلك القرار معلما بارزا، وانضم ما يزيد على ١٠٠ دولة عضو إلى الاتحاد الأوروبي في توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن تشييد جدار على الأرض الفلسطينية عمل غير قانوني. وفي الوقت نفسه، طلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم التقرير المعروض علينا الآن (A/ES-10/248) بشأن امتثال إسرائيل للقرار، كيما يتخذ المجتمع الدولي على أساسه المزيد من الإجراءات.

والمسألة المعروضة على الجمعية العامة اليوم هي ما إذا كان بوسع مقدمي القرار دإط-١٠/١٣ ومؤيديه أن يستجمعوا الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ تلك الإجراءات الإضافية، داخل منظومة الأمم المتحدة، للتصدي لعدم الامتثال لذلك القرار الهام. وإن العالم يتربح لكي يرى ما إذا كنا على استعداد لأن ننتقل من القول إلى العمل: وما إذا كنا سندعم مباشرة عملية السلام باتخاذ خطوات لمنع

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إن مجمل سير الأحداث حتى الآن يؤكد أن هذا المنحى غير قادر على تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. والوضع القائم لا يمكن له البقاء على الإطلاق لأنه لا يتفق مع مصالح أي من الطرفين. فهو لن يمكن الفلسطينيين من بناء وطنهم القومي ولن يمكن الإسرائيليين من ضمان أمنهم الوطني.

وقد أصبح قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) مناشدة بالإجماع إلى الطرفين، وبالتفاعل الوثيق مع المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، بالبدء الفوري بتنفيذ خارطة الطريق التي حققت الآن مركزا قانونيا دوليا. ومن المهم الآن العودة إلى الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتأمل روسيا أن يتعزز ذلك بعقد لقاء سريع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ورئيس مجلس الوزراء الفلسطيني، السيد قريع.

وينبغي للسلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق أن تتخذ تدابير فعالة لوقف أعمال المتطرفين ضد المدنيين الإسرائيليين. ونحيط علما بالجهود التي بذلها الفلسطينيون في هذا الصدد مستفيدين من المساعدة الهامة من دول عربية، وخاصة من مصر. وينبغي للقيادة الإسرائيلية، بدورها، تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، وهذا يعني الامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة وعمليات القتل خارج النطاق القضائي، واتخاذ خطوات فعالة لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني وإنهاء العقبات أمام السلام كالأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار الفاصل.

وهذا ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح في تقريره (A/ES-10/248)، الذي سجل فيه أن إسرائيل لم تستجب لمطالب الجمعية العامة. إن أحدا لا يستطيع أن ينكر على إسرائيل حقها في حماية مواطنيها، ولكن هذا الحق

إن البيانات الإحصائية التي يقدمها تقرير الأمين العام (A/ES-10/248) عن أعداد الفلسطينيين الذين سجنهم، أو على وشك أن يسجنهم الجدار، أو بطريقة أخرى سيعزلهم عن أماكن عبادتهم، وأراضيهم الزراعية، وأسواقهم، ومصادر عملتهم، ومدارسهم ورفاقهم المواطنين تبث على القلق العميق. ولكن البيانات الإحصائية لا تكفي لنقل حقيقة حجم البؤس الإنساني والدمار الذي جلبه الجدار الفاصل على الجانبين.

وبسبب البناء المستمر للجدار وللمستوطنات، يجد معسكر السلام الفلسطيني الآن أن مسائل الوضع النهائي يجري تقريرها مسبقا على نحو غير مؤات لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة القادرة على البقاء. وبالنسبة لمعسكر السلام الإسرائيلي، يمثل الجدار الفاصل فشل جهد استمر عقودا للمحافظة على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل على المدى الطويل من خلال إقامة علاقات حوار حسنة مع الفلسطينيين وبقية العالم العربي.

يوجد بديل لسياسات الاستدامة الذاتية وقهر الذات التي تعتمد المواجهة والعنف. وبإمكان الطرفين بدلا من ذلك، اختيار العودة إلى طريق المفاوضات المباشرة والدعوة إلى مزيد من المساعدة الدولية من الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه.

إن مبادرة جنيف الأخيرة من قبل فلسطينيين وإسرائيليين يسعون إلى السلام أظهرت أن كلا الطرفين يستطيع فعلا أن يجد شريكا للسلام. وتظهر أيضا أن مبدأ الأرض مقابل السلام ما زال يوفر الأساس الممكن الوحيد لتسوية تفاوضية للصراع. وقد حان الوقت لإسرائيل وللفلسطين أن تستمدا التشجيع من هذا الإنجاز الرائع لمواطنين غير رسميين وأن تقدا تنازلات متبادلة مؤلمة تكون ضرورية أحيانا من أجل السلام.

إن أوغندا تؤيد سياسة حل الدولتين، بحيث تعيش دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية في سلام جنباً إلى جنب، وتمتع كل منها بحدود آمنة معترف بها دولياً. وهذا هو الإطار الذي ينبغي معالجة صراع الشرق الأوسط فيه، وكخطوة إلى الأمام، ينبغي الاستمرار بتأييد المبادرة القائمة لخارطة الطريق بزيادة المجموعة الرباعية. وقد أيد مجلس الأمن خارطة الطريق بالقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي اتخذته في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وينبغي إعطاء فرصة النجاح لهذه الآلية.

إن المجتمع الدولي، وخاصة منه الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون جزءاً من الحل وأن لا يظهر وكأنه جزء من المشكلة في عملية السعي إلى السلام في الشرق الأوسط. إن اتخاذ القرارات التي تدين جانباً واحداً يؤدي إلى تصلب المواقف، وكان بياناً طرفي النزاع الرئيسيين هذا الصباح شهادة واضحة على ذلك. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى دفع الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية ودية.

القرارات لا يجوز النظر إليها وكأنها حلول بحد ذاتها، بل وسيلة للتسوية القابلة للتطبيق. وبدون التقليل من أهمية القرارات كوسيلة لحشد الضغط الدولي من أجل قضية معينة، تعتقد أوغندا أن اعتماد القرارات إذا لم يحقق النتائج المنشودة حتى الآن، فينبغي إيجاد آلية بديلة. والحل يكمن في تسوية تفاوضية بين الجانبين. ولهذا السبب، نرى أن إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية لن تُخدم قضية السلام. كما ينبغي لنا أن نتجنب تسييس المحكمة، لأن ذلك قد يضعف نزاهتها ومصداقيتها. وفضلاً عن ذلك، ربما يعد الذهاب إلى محكمة العدل الدولية بمثابة التسوق للحصول على منتدى آخر في حين توجد بالفعل آلية لمعالجة هذه المسألة من خلال خريطة الطريق بقيادة المجموعة الرباعية.

لا يعني ممارسة تقطيع أراضي شعب آخر أو مخالفة قواعد القانون الإنساني الدولي. ولا يمكن السماح لمثل هذه الأعمال أن تعرّض للخطر توقعات إقامة دولة فلسطينية متكاملة وقادرة على الحياة.

إننا نتفهم دوافع مقدمي مشروع القرار الرامي إلى دراسة الآثار القانونية المترتبة على بناء الجدار. ولكن هذا التوجه، من الناحية السياسية، قد يعني أن المجتمع الدولي يتغاضى عن الوضع الحالي. ونرى في هذه المرحلة أن جميع الجهود يجب أن تتركز على وقف بناء الجدار وإغائه. وهذا ما دعا إليه مجلس الأمن بالقرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والجمعية العامة بالقرار دإط-١٣/١٠. وهذا ما دعا إليه جميع أعضاء المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين.

لذلك، لا يجوز لنا أن نقف مكتوفي الأيدي أو أن نخلق الانطباع بأن وقوع أسوأ الاحتمالات لا مفر منه، بل ينبغي أن نستخدم جميع الوسائل السياسية المتاحة لضمان تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي حتى الآن. ونعتقد أن الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي لهما الاستمرار في مراقبة هذه العملية عن كثب بينما يدعمان جهود المجموعة الرباعية. وستواصل روسيا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، العمل بنشاط لتحقيق تسوية فلسطينية - إسرائيلية - إقليمية شاملة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيد واغابا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أحاط وفدي علماً بتقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/ES-10/248. وما زالت أوغندا تؤيد تأييداً راسخاً القضية الفلسطينية، وإن وجهة العمل التي نقترحها ينبغي النظر إليها في ضوء ذلك. إننا نبحث عن وسائل تعيد الجانبين إلى طاولة المفاوضات.

يحيط بنسبة ١٦,٦ في المائة من المساحة الكلية للضفة الغربية، بما في ذلك أراض زراعية وموارد مياه وقرى، وهذا يمثل ضمًا بفرض الأمر الواقع الذي تستغل حالة الأمن فيه بأساليب غير قويمه كذريعة مستحكمة للتوسع الإسرائيلي بضم الأراضي.

إن بناء الجدار العازل، والتوسع في المستوطنات، وتشديد طرق أمنية بين المستوطنات، وفيما بين المستوطنات وإسرائيل، تشكل مجتمعة توسعا إقليميا واضحا يلحق الأذى بالشعب الفلسطيني وبحقه غير القابل للتصرف في التمتع بتقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. ويشير بناء الجدار سؤالا حقيقيا حول إخلاص إسرائيل في متابعة عملية سلام حقيقية بطريقة جادة ومسؤولة. إن تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى باتنوستانات يوجد تغييرات مادية أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يزيد تعقيد أي مفاوضات مقبلة بشأن الوضع الدائم ويجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية على أرض متلاصقة.

ولا بد أن يكون المجتمع الدولي على علم بهذه الانتهاكات وبعواقبها على الحاضر والمستقبل. ولا يمكن أن يؤدي استخدام القوة إلى الحل الذي ينشده العالم بشغف لصراع كان بالمستطاع أن يحسم منذ سنين كثيرة.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لا تسهم هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المتواصلة منذ عام ١٩٩٧ في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنفيذ خريطة الطريق. الطريق إلى السلام هو القيام على مراحل بتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والذي يؤدي إلى حل دائم على أساس الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن خريطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) توجز بوضوح تام التزامات ومسؤوليات الطرفين لتحقيق رؤية الرئيس بوش المتمثلة في

وستواصل أوغندا تقدم الدعم لكل الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ومنصف للصراع ونعتقد بأن بمقدور هذه الجمعية العامة، وهي الأكثر تمثيلا والأكثر اتساما بصفة العالمية من بين كل الجمعيات، أن تضطلع بدور حيوي لإعادة الطرفين مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. ونهيب بجميع الدول أن تدعم هذه العملية.

السيد ركوينجو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

يعرب الوفد الكوبي عن الشكر للأمين العام على تقديم تقريره A/ES-10/248 عملا بأحكام قرار الجمعية العامة دإط - ١٣/١٠. ويود وفدي أن يعرب أيضا عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

إن تشييد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة جزء من تاريخ طويل من الاعتداء والمستوطنات غير الشرعية والاحتلال وانتهاك أهم حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية وحقوقه غير القابلة للتصرف. إن مبدأ عدم جواز الاستحواذ على الأراضي بالقوة، الذي أصبح من مبادئ القانون الدولي المقبولة، تناولته هذه الجمعية بوضوح بقرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي أقرت بموجبه إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، يرفض المجتمع الدولي دائما الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وبضم إسرائيل للقدس الشرقية والجولان على النحو المسلم به على التوالي في قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

وتقدم إسرائيل الجدار العازل بين إسرائيل والأرض الفلسطينية على أنه تدبير أمني، ولكن الجدار يُبنى على أرض فلسطينية ويستهدف، وفقا لوضعه على الخرائط الرسمية، أن

ضد هذا القرار غير السديد ونحث أعضاء الجمعية العامة على حجب تأييدهم عنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند. وسنبدا الآن في النظر في مشروع القرارين A/ES-10/L.16 و A/ES-10/L.17.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار تعلييل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات المدلى بها لتعلييل التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): سنصوت مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا. وبما أن مشروع القرار هذا، إذا اعتمد، سيحيل القضية إلى منتدى آخر، منتدى قانوني، فإني أود أن أشرح آراءنا بشأن هذه المسألة. ونعرب عن موافقتنا على معظم محتويات البيان الذي قدمته رئاسة الاتحاد الأوروبي. بيد أننا نعتقد أن العملية السياسية وعملية الحصول على فتوى قانونية ليستا متناقضتان.

ونعتقد بأن الجدار، أو السياج الأمني أو الحاجز - أيا كان الاسم الذي يريد المرء أن يطلقه عليه - قد ينطوي على خطأ فادح يرتكب ضد الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء. إنه أداة فظة تعاقب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني - بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين - إذ أنه يحكم عليهم بأن يعيشوا خلف بوابات. أما والأمر كذلك، فإننا نعتقد بأنه قد يخدم الإرهابيين الذين يهدفون إلى استقطاب كل من المجتمعين، وعرقلة أي تقدم نحو إقرار سلام عادل ودائم.

ونعتقد أن سببا آخر لاعتبار هذا الجدار خطأ، هو أنه يُبنى على أرض الغير. ونرى أن بناء هذه العقبة التي هي من صنع الإنسان سيدفع المجتمع الفلسطيني إلى مزيد من اليأس، وأن المجموعات المتطرفة داخل ذلك المجتمع ستكون

دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ فترة طويلة أن حسم الصراع لا بد أن يتم من خلال تسوية تفاوضية حسبما يطالب بذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتم شرح ذلك بوضوح للطرفين في اختصاصات مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١. ولا يتفق إشراك محكمة العدل الدولية مع هذا النهج بل إنه قد يؤجل الحل المتمثل في الدولتين ويؤثر سلبا على تنفيذ خريطة الطريق. وفضلا عن ذلك، تنطوي إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية على المجازفة بتسييس المحكمة. ولن تؤدي إلى تعزيز قدرة المحكمة على المساهمة في الأمن العالمي كما أنها لن تؤدي إلى النهوض باحتمالات السلام.

إن سياسة الولايات المتحدة بشأن تشييد إسرائيل للسياج واضحة ومتسقة. نحن نعارض الأنشطة التي يقوم بها الطرفان كلاهما والتي قد تخل بمفاوضات الوضع النهائي. وقد قال الرئيس بوش يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ”ينبغي أن تجمد إسرائيل تشييد المستوطنات وتفكك النقاط الخارجية غير المأذون بها وتوقف الإهانات اليومية للشعب الفلسطيني، ويجب ألا تلحق الضرر بالمفاوضات النهائية بإنشاء جدران وسياجات“.

ولكن جلسة اليوم هذه ومشروع القرار هذا يقوضان ولا يشجعان المفاوضات المباشرة بين الطرفين لحل اختلافاتهما. هذه ليست الطريقة الصحيحة وهذا الوقت ليس مناسباً للمضي قدماً بهذه القضية. وفضلا عن ذلك، نجد أن مشروع القرار ذاته أحادي الجانب وغير متوازن على الإطلاق. والنص بوضوح لم يقصد به تعزيز عملية تشد السلام. بل إنه يخلو حتى من كلمة ”إرهاب“. وسنصوت

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا،
أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،
بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا،
البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو،
كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى،
تشاد، الصين، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر،
غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا،
هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية،
جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت،
قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا،
ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال،
النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، قطر،
سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون،
الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان،
سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية،
تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،
تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة،
جمهورية ترانيا المتحدة، فييت نام، اليمن، زامبيا،
زمبابوي

المعارضون:

استراليا، إثيوبيا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات
ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة
الأمريكية

لها اليد العليا. ولا نعتقد أن هذا هو ما تريد إسرائيل تحقيقه.
لذا، نعتقد بقوة أن من واجبنا المشترك أن نرفع أصواتنا
ونقول لأصدقائنا الإسرائيليين إن ذلك ليس في صالح أحد،
عن في ذلك هم أنفسهم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن
تهديد الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل. إن سلسلة من أعمال
الإرهاب الشنيعة ربما تكون هي التي دفعت إسرائيل إلى بناء
الجدار. وإن كنا نسعى إلى إقناع إسرائيل بأن ذلك إجراء
مفرط ولا بد أن يتوقف، علينا في الوقت نفسه أن نبذل كل
جهد ممكن لإقناع القيادة الفلسطينية بمنع الهجمات الإرهابية
ضد الإسرائيليين الأبرياء وتفكيك البنية الإرهابية. والمجتمع
الدولي سيدعم القيادة الفلسطينية في ذلك الجهد. وندعو
كلا الجانبين إلى التصرف بحكمة. إن إجراءات الأمن المفرطة
والإرهاب يكونان حلقة مفرغة في المنطقة، وضحايا ذلك
هم المدنيون الأبرياء من كلا الجانبين. ونحن نتعاطف مع أسر
كل الضحايا. فهي تنتظر من الجانبين كسر الحلقة التي
تحاصرها وبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى حل
سلمي للمشاكل التي تواجهها. وينبغي للجانبين أن يُنحيا
جانبا الخرائط المشوهة التي يستخدمها اليوم والعودة إلى
الاهتداء بخارطة الطريق، التي تحظى بدعم المجتمع الدولي
برمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم
الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.16،
وبعد ذلك تبت في مشروع المقرر A/ES-10/L.17.

مشروع القرار A/ES-10/L.16 معنون "الأعمال
الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية
الأرض الفلسطينية".

طلب إجراء تصويت مسجل

الممتنعون:

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان،
بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،
بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية
أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر،
الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي،
إكوادور، مصر، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا،
غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا،
هايتي، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية،
جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية،
ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس،
المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار،
ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان،
بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد
الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر
جرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال،
سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا،
سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند،
توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،
تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة،
جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان،
فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، بوليفيا، البوسنة
والهرسك، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كندا،
شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص،
الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية
الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فيجي، فنلندا،
فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا،
هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا،
اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ،
مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا،
النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو،
الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية
مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان
مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا،
سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا،
طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة، تونغغا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي،
أوزبكستان، فانواتو، فتزويلا

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.16 بأغلبية
٩٠ صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٧٤ عضواً
عن التصويت (القرار دإط - ١٤/١٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر
A/ES-10/L.17 معنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في
القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".

قبل الشروع في البت في مشروع المقرر
A/ES-10/L.17، أود أن أعلن أن الجماهيرية العربية الليبية
انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر بعد تقديمه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

المعارضون:

بوقف بناء ذلك الحاجز داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدم ما بني منه. ومع ذلك، امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء الجدار. ونرى أنه من غير مناسب أن يُطلب من المحكمة الافتاء، بدون موافقة الطرفين. وفضلا عن ذلك، فإنه من غير المحتمل أن يحل ذلك المشكلة على أرض الواقع. وهذه ليست حالة تحتاج فيها الجمعية العامة إلى مشورة قانونية حتى تؤدي عملها. فقد أعلنت الجمعية بالفعل أن هذا الحائط غير قانوني. والمملكة المتحدة صوتت لصالح ذلك القرار. ومسألة الحائط لا يمكن أن تسوى إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين والعمل الإيجابي على الأرض في إطار تسوية شاملة. وطلب الفتوى لن يساعد الأطراف بأي شكل على استئناف الحوار السياسي المطلوب والضروري لتنفيذ خارطة الطريق - والتي ينبغي أن تكون الأولوية لتنفيذها.

السيد مافرويانييس (قبرص) (تكلم بالانكليزية):

طلبت الكلمة لتعليق موقف حكومتي بشأن مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة لتوها. لما كنا ندعو بقوة ومنذ وقت طويل إلى أن تمثل الدول امتثالا صارما للقانون الدولي في التعامل مع المنازعات الدولية وحسمها، فإننا نؤمن بأن كل الخيارات والسبل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، وبصفة خاصة، العلاج القضائي وفتاوى الهيئات القضائية، لا بد أن تكون متاحة عندما نواجه أمراً واقعاً لا يكتسب الصفة الشرعية.

وبوصف قبرص بلدا منضمنا إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها قررت، مع ذلك، أن تنضم إلى الموقف المشترك للاتحاد وأن تمتنع عن التصويت. وقد فعلنا ذلك بغية المحافظة على تماسك الاتحاد الأوروبي وعلى القوة الضرورية لدوره بوصفه عضوا في المجموعة الرباعية في الجهود الحالية الرامية إلى الدفع

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بروندي، كندا، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغوا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١١١ صوتاً مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥٥ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة

للمتكلمين الذين يودون تعليق التصويت على القرار والمقرر المعتمدين توأ، أود أن أذكر الوفود بأن مدة تعليق التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء المسار المرسوم للحاجز في الضفة الغربية المحتلة. ويؤسفنا أن إسرائيل لم تمثل لمطالبة الجمعية العامة لها بالقرار دإط - ١٣/١٠

وقف البناء وإلى هدم الأجزاء المبنية خارج خط هدنة عام ١٩٤٩. ويحتاج هذا النزاع إلى تسويته من خلال المفاوضات. فإعادة تقسيم الأرض بشكل انفرادي من خلال إنشاء هذا الحاجز لن تؤدي إلى تسوية سلمية.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تعارض سويسرا بحزم بناء الجدار العازل الذي تقوم به إسرائيل. فالجدار، الذي هو غير قانوني بموجب القانون الدولي ومخالف لخريطة الطريق، يشكل عقبة واضحة أمام عملية السلام وتحقيق رؤية الدولتين. وقد أعربت سويسرا بالفعل في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عن معارضتها في تصويتها لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.13، الذي يدعو إسرائيل إلى وقف بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكدت سويسرا من جديد موقفها حينما أدلت ببياناتها بشأن الحالة في الشرق الأوسط في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في الجلسة العامة للجمعية العامة.

وبالرغم من التزامنا بالقانون الدولي، فإن سويسرا امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الساعي إلى رفع مسألة نتائج بناء الجدار العازل إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولا نرى أنه سيكون من المناسب في الظروف الحالية أن يعرض على هيئة قانونية موضوع تتغلب فيه اعتبارات سياسية بشكل كبير.

السيد تان (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن سنغافورة تصوت باستمرار لصالح الموقف الفلسطيني في الجمعية العامة. وخلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية، صوتنا لصالح الـ ١٧ قرارا كلها بشأن هذه المسألة. وحتى الآن، فإننا صوتنا أيضا لصالح الموقف الفلسطيني بشأن جميع القرارات ذات الصلة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة وفي الجلسات الأخيرة للدورة الاستثنائية الطارئة، بما في ذلك على القرار دإط - ١٠/١٣ المتعلق بالجدار.

بعملية السلام إلى الأمام والتقدم في اتجاه التنفيذ التام لخريطة الطريق.

ولقبرص، بسبب تجربتها المؤلمة، حساسية خاصة نحو خطوط التقسيم الاصطناعية والجدران، التي لا تشجع حسن النية والتفاهم الضروريين بين الشعوب التي تقدر لها الجغرافيا أن تتعايش. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تأييدا تاما مضمون البيان الذي أدلت به إيطاليا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويتطابق موقف قبرص مع الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره، ولا سيما تقييمه بأن بناء هذا الحاجز غير القانوني يسبب مشقة إضافية للشعب الفلسطيني وينتهك حقوقه.

السيد ماتسورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد امتنعت اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/ES-10/L.16. ومع ذلك، كما أعربنا عن ذلك مرارا وتكرارا، فإن اليابان تعارض بناء الجدار الذي يمتد إلى داخل الخط الأخضر ليس لأنه يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الفلسطينيين فحسب وإنما لأنه أيضا يحكم مسبقا على مستقبل مفاوضات الوضع النهائي. ومرة أخرى، تحث اليابان الحكومة الإسرائيلية على وقف البناء.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/ES-10/L.16، فإن كندا امتنعت عن التصويت. ولئن كانت كندا تتفق على أنه قد تكون هناك أسئلة قانونية فيما يتعلق ببناء هذا الحاجز الطويل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تقدم بشأنه توجيهها بشكل مفيد، فإننا مع ذلك نشكك فيما إذا كان التماس الفتوى هذا خطوة مفيدة في هذا الوقت، في هذه البيئة المشحونة بالتوتر بصورة شديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمعية العامة أعربت بالفعل عن معارضتها لبناء هذا الحاجز كما أنها دعت إلى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت. وقد طلب ممثل واحد ممارسة حق الرد. وسمحوا لي أن اذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): تضمن بيان ممثل إسرائيل عدة مزاعم كاذبة إزاء بلادي. وفي الوقت الذي تعكس فيه هذه المزاعم محاولة بائسة، الهدف منها تبرير السياسات الإرهابية الإسرائيلية، فإننا ننأى بأنفسنا عن الانسياق خلف هذه المحاولة المكشوفة، وإضاعة وقت الجمعية العامة في سجل سيغطي على هذه المناسبة التي أوضح فيها المجتمع الدولي انتصاره للقضايا العادلة، نتيجة لهذا التصويت الذي شهدناه قبل قليل.

إن البيان الإسرائيلي يأتي في إطار حملة تضليل شاملة تقوم بها حكومة إسرائيل لتحويل حق الشعب الفلسطيني إلى باطل، كما يظنون مخطئين. وفي محاولة لحرف انتباه الرأي العام العالمي عن السبب الأساسي للوضع في الشرق الأوسط، وهو الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية والممارسات الإسرائيلية المتمثلة في إقامة المستوطنات والجدار التوسعي وقتل الأطفال الفلسطينيين وتدمير بيوت وممتلكات هذا الشعب من خلال سياسة وهج منتظمين.

وتأتي مهاجمة ممثل إسرائيل للجمعية العامة وللأمم المتحدة بشكل عام ونعتها بأبشع الصفات لتعكس وقوف الحكومة الإسرائيلية ضد هذه المنظمة الدولية وقراراتها التي تمثل ضمير شعوب العالم وتطلعاتها نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن المطلوب من الممثل الإسرائيلي أن يستمع إلى صوت الحكمة التي عبر عنها مندوبو المجتمع

إننا لا نؤيد إجراءات إسرائيل في بناء الجدار. ومع ذلك، فإن لدينا تحفظات حيال التماس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الإسرائيلي، إذ أن هناك اعتبارات أوسع تسبب قلقنا. وبوصفنا دولة صغيرة، فإننا نعتد على نزاهة القانون الدولي، الذي تشكل محكمة العدل الدولية أهم ركائزه. ولا نرى أن من المناسب إشراك محكمة العدل الدولية في هذا الصراع بهذه الطريقة. والتزاع الأساسي نزاع يتعلق بالحدود الإقليمية. وينبغي تسوية هذا بالتفاوض بين الطرفين المعنيين أو بقرار ملزم من محكمة دولية مناسبة مثل محكمة العدل الدولية. فليس من شأن الفتوى أن يكون لها تأثير ملزم على طرفي هذا التزاع أو على الجمعية العامة.

ولا بد أن يكون الغرض من التماس فتوى من محكمة العدل الدولية هو مساعدة عمل الجمعية العامة أو تيسيره. وفي الفقرة ١ من منطوق القرار دإط - ١٣/١٠، قررت الجمعية العامة بنفسها أن بناء إسرائيل للجدار يعد "إخلالاً بخط هدنة عام ١٩٤٩ ويتناقض مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة".

ولا بد أن يكون ذلك التقييم قد أجري بالضرورة استناداً إلى النظر في الالتزامات الواجبة على إسرائيل. وفتوى محكمة العدل الدولية لا تلزم بشكل رسمي أيًا من الطرفين لأنها تصدر عملاً بالاختصاص الاستشاري للمحكمة. كما أنها لن تمكن الجمعية العامة من اتخاذ إجراء أكثر إلزاماً مما سبق أن قامت به في القرار دإط - ١٣/١٠. وعلى العكس، فإن طرح السؤال قد يخلق الانطباع بأن الجمعية العامة غير متأكدة حيال صواب قرارها المبكر بشأن قانونية إجراءات إسرائيل في القرار دإط - ١٣/١٠. وللأسباب الآنفه، فإننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا.

القاعة - أن نستمع لصوت الحكمة هو اجتماع للفظين متناقضين.

ومع ذلك، أود أن أشكر هذه الجمعية العامة على إجراء مهم جدا حدث هنا اليوم. لو نظرتم إلى التصويت، لشهدتم أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم يصوت مؤيدا لهذا القرار المنحاز. أكثر من النصف رفضه بطريقة أو بأخرى. وإذا ألقينا نظرة على البلدان التي صوتت مؤيدة له والبلدان التي امتنعت عن التصويت أو صوتت ضده، لرأينا انقسامًا واضحًا بينها، فمن ناحية، نرى أن البلدان الـ ٩٠ المؤيدة معظمها ديكتاتوريات مستبدة وأنظمة فاسدة ومنتهكة لحقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، نرى بلدانا معظمها ديمقراطيات العالم المستنيرة وهي التي اختارت ألا تؤيد هذا القرار. وتنظر إسرائيل اليوم إلى هذا التصويت على أنه انتصار معنوي، وينبغي أن ننظر إليه هذه القاعة على هذا النحو. فهذا انتصار معنوي للعالم المستنير المتحضر الديمقراطي على قوى الاستبداد والفساد الغاشمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيانه الثاني الذي ينبغي ألا يتجاوز خمس دقائق.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): مرة أخرى أود أن أؤكد لكم حرصنا على وقت هذه الجمعية العامة التي استمعنا في بدايتها إلى ممثل الاحتلال الإسرائيلي وهو يدافع عن احتلاله للأراضي العربية وعن بنائه للجدار العنصري التوسعي وكذلك عن قتل حكومته لما لا يقل عن ٣٠٠٠ فلسطيني منذ سنتين ونيف فحسب، بمن في ذلك حوالي ٥٠٠ طفل فلسطيني.

إن هذا الاحتلال وهذه المجازر التي ارتكبتها إسرائيل ضد المواطنين الأبرياء هو الإرهاب، الإرهاب بعينه،

الدولي من جديد من خلال تصويتنا صباح هذا اليوم على مشروع قرار يوضح بجلاء أن الطريق الوحيد لاستقرار المنطقة يمر عبر الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال، لا عبر بناء المستوطنات وإقامة جدران توسعية تزيد من معاناة الفلسطينيين وتبعدنا أكثر فأكثر عن الهدف الذي أجمع العالم على كونه الحل الوحيد في الشرق الأوسط، ألا وهو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. فهل يتعظ ذلك الممثل وحكومته؟

أخيراً، أود أن أؤكد مرة ثانية أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام مرجعية مدريد. وهذا الخيار عبرت عنه الدول العربية عند التزامها به من خلال المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب مندوب آخر أن يمارس حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): حدث شيان رمزيان في الدقائق القليلة الماضية. أولاً، الشيء الذي رحبنا به جميعاً وبارتياح هو أن لبيبا، المعقل العظيم للديمقراطية وحقوق الإنسان قد اختارت أن تكون من مقدمي هذا القرار. والشيء الثاني هو أن حق الرد الوحيد من هذه القاعة أعطي لبلد من أكبر البلدان التي تقترف الأعمال الإرهابية وتمنح ملاذاً لمقترفيها وتمولها وتبدأها: سورية. ولكي تسألنا سورية - أو تسأل أي شخص في هذه

أكبر مقترفي الإرهاب وما نحي الملاذ لمقترفيه ومموليه والبادئين به. وقبل أيام قليلة فقط، مثلما ذكرت في بياني في وقت سابق، بعثت سورية باثنتين من المفجرين الانتحاريين لكي يفجرا نفسيهما في مدرسة في يوكنعام، بالقرب من حيفا، وكان من الممكن أن تكون العاقبة مدمرة وأن يُقتل عشرات الأطفال والشباب، لجرد أنهم إسرائيليون ولجرد أنهم يهود. لقد فقدت سورية منذ أمد بعيد، بل الواقع لم يكن لها في يوم من الأيام، الحق في أن تتكلم باسم العقل وباسم الحق وباسم الخير. إن سورية تمثل كل شيء قاتم وشرير في عالمنا. وعليه، فكون سورية تجرد نفسها مع العديد أمثالها من البلدان الأخرى على جانب من هذا التصويت، ووجود إسرائيل مع معظم الديمقراطيات الكبيرة في العالم على الجانب الآخر، هو أعظم دليل على أن جدار عرفات موجود بغرض الحماية، بينما توجد البلدان الأخرى لكي تدمر.

السيد القدوة (فلسطين): لقد كنا ننوي أن نقصر على تقديم شكرنا وتقديرنا لكافة الدول التي دعمت القرار الذي تم اعتماده منذ قليل، والذي نعتقد أنه ذو أهمية تاريخية.

وللأسف، يأبى الممثل الإسرائيلي إلا أن يستمر في بياناته المقرفة والتي - حتى نحافظ على الأدب - يمكن وصفها باختصار بأنها لا تليق بهذا المكان.

إن كل العالم ضد حائط الضم التوسعي الذي تقيمه قوة الاحتلال على أرضنا - كل العالم. ولكن يبدو أن ممثل إسرائيل لا يعنيه هذا الأمر.

وإذا كان هذا الحائط هو حائط عرفات، فما هو إذن حائط شارون؟ شارون الذي لا يُخفي مطلقاً رغبته في الاستيلاء على الأرض بالقوة؛ شارون الذي وضع ١٣ تحفظاً على خريطة الطريق تلغيها تماماً؛ شارون الذي رفض قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي تم اعتماده بالإجماع؛

ولا شيء آخر غير ذلك. هو التوسع وهو العدوان ولا شيء غيره.

إذا كان الإسرائيلي يصف احتلاله لأرضنا واتهامه لنا بكلمات لا بد وأن المجتمع الدولي يعرف أنها كاذبة بحق، فإنما يدافع عن سياسات حكومته التي أدانتها الجمعية العامة بما يزيد عن ٦٠٠ قرار وأدائها مجلس الأمن طيلة السنوات الماضية بما يزيد عن ٤٠ قراراً. وأتحداه أن يذكر قراراً واحداً صدر في الأمم المتحدة ضد بلدي أو ضد بلدان أخرى أشار إليها. هذا كذب وهذا تضليل. وعلى مندوب إسرائيل أن يستحي وأن يخجل مما يقوله زورا وبهتانا.

إن قرار الجمعية العامة قبل لحظات هو أكبر تأكيد على أن ما يقوله ممثل إسرائيل هو الكذب والكذب بعينه. وبالمناسبة، لقد استمعنا إلى آراء الدول حتى التي امتنعت عن التصويت. فهي قد أكدت في هذه البيانات على أنها ضد سياسات الحكومة الإسرائيلية وضد بناء الجدار العازل. فمن هو الذي يتحدث الحقيقة؟

عندما نقول إن إسرائيل هي التي ترفض السلام العادل والشامل، فنحن نشير إلى سياسات إسرائيل. مرة أخرى، نحن دعاء سلام وإسرائيل تعمل ليل نهار من أجل القضاء على أي حلم في السلام في منطقة الشرق الأوسط. ولتلافي مزيد من القتل والدماء، على الحكومة العسكرية في إسرائيل وعلى ممثلها أن يتوقفوا عن إتباع مثل هذه الأساليب الدنيئة أمام الرأي العام العالمي الذي كشف سياساتكم وزورها.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): استمعت هذه الجمعية مرة أخرى لصوت من أكثر أصوات الأنظمة طغيانا وفسادا ورجعية وإرهاباً في العالم. فسورية ليست في الجانب الخاطئ من التصويت اليوم فحسب، فهي ظلت في الجانب الخاطئ من مكافحة الإرهاب نظراً لأنها من

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن المراقب الفلسطيني استغل وقته لتضليلنا مرة أخرى، ولكنه أيضا ألقى بعض الضوء على ما قد يمثل واحدة من أكبر مشاكل السلطة الفلسطينية وممثليها. فقد قال أكثر من مرة إن السلطة الفلسطينية لا تفهم ما تقصده بلدان أخرى عندما ذكرت أن الصراع ينبغي حسمه بالتفاوض. وهذا صحيح فالفلسطينيون لا يفهمون أن الصراعات يجب أن تحسم من خلال التفاوض ولا يمكن حسمها بالإرهاب.

وحائط عرفات يجري تشييده لمنع أكثر أنواع الإرهاب شرا ووحشية في قرنا - حملة يشنها أناس يقودهم قائد فاسد على طريق محفوف بالدمار والفقر وسفك الدماء، ولا يؤدي إلى أي نجاح سوى ذلك الذي ينعكس في حساباته المصرفية الخاصة.

وعلاوة على ذلك، فإنه يذكرني بأن الفلسطينيين قالوا بالفعل في اللجنة الثالثة عندما قدمت إسرائيل مشروع القرار المتعلق بالطفل الإسرائيلي، إنهم لم يجدوا في مشروع القرار ذاك "ما يرضيهم". وأود أن أذكر المراقب الفلسطيني بأنه ليس من واجب أي وفد أن يرضي أهواء الوفد الفلسطيني أو يسليه - خاصة وإنما نعلم أن الشيء الوحيد الذي يسلي الفلسطينيين ويفرحهم حقاً، هو عندما يقتل الإسرائيليون ويذبح الأطفال، وعندما يقتل الأمريكيون. وعندما انفجر برجاً مركز التجارة العالمي دار الرقص على أسطح بيوت رام الله، وفي نابلس وفي أماكن أخرى. وإن كان هذا هو نوع التسلية الذي يرغب فيه الفلسطينيون، فلا أعتقد أن بوسع إسرائيل أو أي بلد آخر أن يلبي لهم هذه الرغبة.

شارون الذي يهدد كل يوم باتخاذ إجراءات أحادية الجانب، أي بضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. ولن ندخل هنا في سجله المشرق في مجال حقوق الإنسان وجرائم الحرب. ودون الدخول في التفاصيل، سيدي الرئيس - احتراماً لوقتكم - نكرر فقط أن هذا الحائط هو وصمة عار القرن الحادي والعشرين التي يجب أن تزال.

لم نفهم موقف الوفد الذي قال إن موضوع الجدار يمكن أن يحل فقط بالمفاوضات. وهذا موقف مؤسف بالفعل. وبالمناسبة أيضاً، أقول إن المشكلة ليست مشكلة حدودية، وإنما هي مشكلة متعلقة بضم الأراضي والاستيلاء عليها بالقوة، وهو أمر محرم وفقاً للقانون الدولي.

ونحن نود بالفعل أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لكل أولئك الذين دعموا القرار دإط - ١٠/١٤ و ٩٠ صوتاً إلى جانب القرار نعتقد أنها قيمة للغاية، جاءت لمصلحة القانون الدولي ولمصلحة الحق. وقد جاءت بالرغم من الضغوط الكبيرة - ولكي نكون صرحاء - وحتى التهديدات التي تعرضت لها الدول الأعضاء.

ولا بد من أن نشير أيضاً إلى أن القرار تم اعتماده بدون معارضة سياسية، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة ومجموعتها، بغض النظر عن حسابات الممثل الإسرائيلي، وهي حسابات مثيرة للسخرية بالفعل. والمشكلة مع هذه الحسابات أنها تعكس، كما قلنا في خطابنا، عدم قدرة المستعمرين والمحتلين على رؤية الحقائق كما هي.

نحن نشق في الهيئة القضائية العليا في منظومة الأمم المتحدة. والذين لا يثقون بها هم المحتلون والمستعمرون. ونحن نؤمن بأن فتوى محكمة العدل الدولية سوف تسهم بشكل هام في تحقيق هدفنا المشترك: منع الأعمال المنتهكة للقانون الدولي، تمهيداً لتحقيق السلام في المنطقة.

الرامية إلى التوصل إلى تسوية نهائية؛ غير أن بناء ذلك الجدار لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تقويض إمكانية التوصل إلى أية تسوية. وذلك لا يمكن أن يكون، ولا يجوز أن يكون، ولن يكون موضوعا للتفاوض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل آخر ممارسة حق الرد، الذي يجب ألا يتجاوز عشر دقائق في المرة الأولى، وخمس دقائق للمرة الثانية.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): الوقت متأخر، ولهذا سأتوخى الإيجاز الشديد. قام ممثل إسرائيل تواء، في تعليقه على التصويت على مشروع القرار L.16، بتقسيم المصوتين إلى فئتين - الذين صوتوا مؤيدين، والذين صوتوا معارضين أو امتنعوا عن التصويت - وأدلى بتعليقات اعتبرها غير مناسبة عندما وصف كل البلدان التي صوتت مؤيدة مشروع القرار بأنها إما بلدان مناهضة للديمقراطية وإما منتهكة لحقوق الإنسان. وأود أن أوضح أن السنغال بلد ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. أنا مقتنع بأن الكثير من البلدان التي صوتت مؤيدة مشروع القرار تتشاطر نفس المبادئ والافتتاحات كالسنغال، ولذلك اعترض على هذا الوصف. وأنا أشعر بالغضب إزاء ذلك التعليق الفظ المشوه البغيض.

الرئيس تكلم بالانكليزية: أعلن الآن رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وفقا لأحكام المقرر الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.17 الذي اعتمد للتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل آخر ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء، مرة أخرى، بأن البيانات التي يدلي بها في إطار ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عون (الجمهورية العربية الليبية): إن وفد بلادي يترفع عن الرد على ما ذكره ممثل الكيان الصهيوني بشأن بلادي - ممثل النظام الذي لا يخفى على أحد أنه يمارس أبشع أنواع الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وضد حقوق الشعب الفلسطيني، ضد نسائه وأطفاله وشيوخه، وكذلك دهسه بالمدافع والبلدوزرات حتى لنشطاء السلام. وأعتقد بأن هذا النظام لسنا في حاجة إلى الاستماع إلى نصائحه، والأجدر به أن ينصح نفسه قبل أن يوجه نصائحه إلى غيره.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب مراقب فلسطين الإدلاء ببيان ثان ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيان الثاني يجب ألا تتجاوز خمس دقائق.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بجوهر الأمر المعروف علينا، سوف امتنع عن وصف آخر بيان أدلى به الممثل الإسرائيلي. ونحن نعتقد بأن الممثلين قد تمكنوا حقا من استخلاص نتائج واضحة جدا بشأن ذلك البيان وبشأن البيانات السابقة أيضا.

سأدلي فقط بنقطة واحدة، لأنه يبدو أن الممثل الإسرائيلي عاجز عن فهم شيء ذكر مرة واحدة فقط. المراقب عن فلسطين لم يقل إن الصراع ينبغي ألا يحل عن طريق المفاوضات. مراقب فلسطين قال إنه يأسف من أن وفدا معيناً قال إن مسألة الجدار لا يمكن أن تحل إلا عن طريق المفاوضات. الفرق شاسع. إننا، في الحقيقة، ملتزمون بخارطة الطريق، وبالمفاوضات السلمية، وبكل المحاولات